International Academic Journal for Arabic Language and Literature
2(1)(2020)30-72

المجلة الأكاديمية العالمية للغة العربية وآدابها
٧٢-٣٠ (٢٠٢٠)(١)٢

الرايه الدولية الالكترونية
INTERNATIONAL ELECTRONIC ALRRAYIH

يُغْتفرُ فِي الثَّوَانِي مَا لَا يُغْتفرُ فِي الأَوَائِلِ

"دِرَاسَةٌ فِي تَركيبِ الجُملةِ في القُرآنِ الكَرِيمِ"

What is permissible in the second is not permissible in the firstA Study in the sentence structure of the Holly Qura'n

أ. د. حمدي محمود حمد جبالي

جامعة النجاح الوطنية . كلية العلوم الإنسانية

نابلس . فلسطين

بريد إلكتروني: hamdi.jabali@najah.edu

الملخص

يتّصلُ عنوان الدراسة بترتيبِ معاني النحوِ، ونظمِها؛ ذلكَ أنّ الكلامَ المنظومَ مراتبُ؛ أوائلُ، وثوانٍ، وثوالث، ومآله إلى المُسامحةِ، وجوازِ التركيبِ، والتوسّعِ فيه. ولمّا كانَ التابعُ ثانيًا، بالنسبةِ إلى ما قبلَه؛ المتبوعِ، الّذي هوَ أوّلُ، سعت هذه الدراسةُ إلى جلاء ما اتّصلَ بعلاقةِ الثواني؛ التوابع بالأوائلِ المتبوعات، الّتي قبلها، في نظامِ الجملةِ في العربيةِ، من حيثُ صحّةُ التركيبِ، ومعناهُ، وأنّه سائغٌ مستقيمٌ، مَعَ الحفاظِ على الرتبةِ، وأنّ الثانيَ باقٍ بعدَ الأوّلِ، غيرَ أنّ الثانيَ وقعَ موقعًا خارجًا، في الأعمّ الأغلب، على قياسِ النحويّينَ، وتنظيرِهم، ولكنّهُ، وعلى الرغمِ من هذا الخروجِ، بقيَ التركيبُ، وكثرَ استعمالُه، حتّى جعلُوه مقيسًا. وأظهرت الدراسة أنّ ما اشتملت عليه، وناقشته، لم يكن كلّه مَحَلَّ اتّفاقٍ بينَ النحويّينَ.

كلمات مفتاحيّة: الاغتفار، الثواني، الأوائل، التابع، المتبوع، القرآن الكريم

Abstract

The title of the study relates to the order of grammar concepts and their structure. The systematic speech is heirrachical: first, second, and third; it is flexible as it is prone to expansion and construction. The subsequent, which is a second, is fixed, compared to the antecedent, which is first. Therefore, this study aimed at clarifying the relationship between the subsequent with the antecedent within the Arabic sentence structure in terms of structure validity, meaning, and plausibility taking into consideration the mainting order. For instance, the second, that is mostly used anywhere in the sentence according to most grammarians, is used after the first. However, the structure is still plausible and widely used to the extent that grammarians consider it as requlars and applicable. The study results found some discrepencies, in this respect, among Arab grammarians.

Key words: permissibility, the second, the first, the subsequent, the antecedent, Holy Qura'n

يُغْتفرُ فِي الثَّوَانِي مَا لَا يُغْتفرُ فِي الأَوَائِلِ

"دِرَاسَةٌ فِي تَركيبِ الجُملةِ في القُرآنِ الكَرِيمِ"

في مقصِدِ العنوانِ:

يُغْتفرُ في الثواني ما لا يُغْتفرُ في الأوائلِ، أو يُغْتفرُ في التابعِ ما لا يُغْتفرُ في المتبوعِ، أو يُحتَمَلُ في التابعِ ما لا يُحتَمَلُ في المتبوعِ، أو يَجوزُ في التابعِ ما لا يَجوزُ في المتبوعِ، أو "تَغْييرُ الأواخرِ أكثرُ منْ تَغْييرِ الأوائلِ"[1]، أو يحسن مع

[1] ابن مالك: شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح ص ١٧.

القرب ما لا يحسن مع البعد[1]؛ ألفاظٌ تدورُ على ألسنةِ النحاةِ، وأربابِ العربيّةِ، يُفسّرُ بعضُها بعضًا، ومآلُها إلى المُسامحةِ، وجوازِ التركيبِ، والتوسّعِ.

وهذهِ الألفاظُ تتّصلُ بترتيبِ معاني النحوِ، ونظمِها؛ ذلكَ أنّ الكلامَ المنظومَ مراتبُ؛ أوائلُ، وثوانٍ، وثوالثُ، وغيرُها؛ لذلكَ استعملُوا لفظي الثواني والأوائلِ. ولمّا كانَ مجالُ هذهِ الألفاظِ يدورُ، في الأعمِّ الأغلبِ، في فلكِ التوابعِ، المبنىّ نظامُها على وجودِ تابعٍ ومتبوعٍ، استعملُوا هذينِ اللّفظينِ. ولمّا كانَ التابعُ ثانيًا، بالنسبةِ إلى ما قبلَه؛ المتبوعِ، الّذي هوَ أوّلُ، اخترنا في عنوانِ الدراسةِ لفظي الثواني والأوائلِ، وتركنا غيرَهما؛ مَسبُوقَيْنِ بلفظِ يغتفرُ[2]. وقدْ قالَ الكفويّ في حدّه الثانيَ: "وقدْ يُرادُ بالثاني: كلُّ ما هوَ ثانٍ بالنسبةِ إلى ما قبلَه"[3]، وهذا المعنى مُتحقّقٌ فيمَا اخترناهُ في العُنوانِ.

وهذهِ الدراسةُ تسعى إلى بحثِ ما اتّصلَ بعلاقةِ الثواني بالأوائلِ، الّتي قبلها، في نظامِ الجملةِ في العربيةِ، من حيثُ صحّةُ التركيبِ، ومعناهُ، وأنّه سائغٌ مستقيمٌ، مَعَ الحفاظِ على الرتبةِ، وأنّ الثانيَ باقٍ بعدَ الأوّلِ، غيرَ أنّ الثانيَ وقعَ موقعًا خارجًا على قياسِ النحويّينَ، وتنظيرِهم، ولكن، وعلى الرغمِ من هذا الخروجِ، بقيَ التركيبُ، وكثرَ استعمالُه، حتّى جعلُوه مقيسًا. قالَ ابنُ السّرّاجِ: "واعلمْ أنّهُ قدْ جاءَ في العطفِ أشياءُ مخالفةٌ للقياسِ. فمنْ ذلكَ قولُك: مررتُ برجلٍ قائمٍ أبواهُ لا قاعدَيْنِ. فقولك: لا قَاعدينِ مَعطوفٌ على قائمٍ، وليسَ في قولكِ: قاعدَيْنِ شيءٌ يرجعُ إلى رجلٍ، كما كان في قولِكِ: قائمٌ أبواهُ، ضميرٌ يرجعُ إلى رجلٍ، فجازَ هذا في المعطوفِ على غيرِ قياسٍ. وهذا لفظُ المَازنيِّ، وقولُ كلِّ مَنْ يُرضَى قولُهُ. وكانَ ينبغِي أنْ تقولَ: مررتُ برجلٍ قائمٍ أبواهُ، ولا قاعدٍ أبواهُ، وألّا يجيءَ الأبوانِ مضمرَيْنِ، ولكنّهُ حُكي عنِ العربِ، وكثرَ في كلامِهم، حتّى صارَ قياسًا مستقيمًا. ومِمّا جاءَ في العطفِ لا يجوزُ في الأوّلِ قولُ العربِ ..."[4].

ولكنْ هلْ كلّ ما اشتملتْ عليهِ هذهِ الدراسةُ، وناقشتْهُ، وحُمِلَ على المَحْمَلِ، الّذي قَصَدَتْهُ؛ هلْ كلُّه مَحَلُّ اتّفاقٍ بينَ النحويّينَ، وأنّ القياسَ عليهِ قِياسٌ مُستقيمٌ؟

---

[1] ابن جني: المحتسب ٢/٢٤٦ . ٢٤٧.

[2] اختصارا، ما لزم الأمر، لجملة: "يُغتفر في الثواني ما لا يُغتفر في الأوائل"، استعملت الدراسة مصطلح: الاغتفار.

[3] الكفوي: الكليات ٢/١٢٩.

[4] ابن السراج: الأصول في النحو ٢/٣٠٧ . ٣٠٨. وينظر كلام ابن السراج برمته. وينظر: البغدادي: خزانة الأدب ٢/١٨١.

لا ريب في أنّ الإجابة طيّ مسائل الدراسة، وأنّ الأمر لم يكن متفقا عليه. ولكن لو أنّي حكّمت شرط ابن السرّاج في قياسه، هاهنا، إذ اشترط السماع، والكثرة في الكلام[١]، وذلك قوله: "ولكنّه حُكيَ عن العرب، وكثر في كلامهم"؛ إذًا لكانت مسائل الدراسة كلها مقيسة.

ولعلّ ابنَ السرّاج أوّلُ من أصّل هذه القاعدة، في كتابه (الأصول في النحو)، حين قال: "وممّا جاء في العطف لا يجوز في الأوّل قول العرب: كُلُّ شاةٍ وسخلتِها بدرهم، ولو جعلت السخلة تلي (كل)، لم يستقم، ومثله: رُبّ رجل وأخيه، فلو كان الأخ يلي رُبّ، لم يجُزْ، ومن كلام العرب: هذا الضاربُ الرجلِ وزيدٍ، ولو كان (زيدٍ) يلي الضارب، لم يكن جرّا"[٢]. وتلقّف مَنْ جاء بعده عبارته: "وممّا جاء في العطف لا يجوز في الأوّل"، وتصرّفوا فيها، وردّدوا الأمثلة التي ساقها، وزادوا فيها، حتّى غدا كلامه أصلا لقاعدة، اعتُمدت في تفسير جملة دالّة، ممّا خالف القياس، وعارضه.

والاغتفار توسّع، وتسامح، وتيسير. قال أبو حيّان: [٣]"وتسومح في الظرف والمجرور؛ لأنه يتسع فيهما ما لا يتسع في غيرهما"، وقال الآلوسي: " ... بأنه يغتفر ذلك في الظرف؛ لأنه يتسع فيه ما لا يتسع في غيره"[٤]، وفي الأخذ بالاغتفار هدم لبعض ما بات يُعدّ مسلماتٍ، ومقولاتٍ، لا غنى عنها في تفسير ما أشكل، واعتاص من المعاني النحوية؛ فالأخذ به، لا ريب، يُجنّب النصّ تقدير ما ليس فيه، أو حذف ما لا يجوز حذفه، ويتكفّل هو، بأيسر سبيل، بجلاء الغوامضِ، والعويصاتِ من هذه المعاني، وتوضيحها.

وإذا كان الأمر على ما وصفت لك، وأنّ الاغتفار توسعة، فلِمَ كانت هذه التوسعة في الثواني، ولم تكن في الأوائل؟ لقد كشف عن قيمة ذلك السيوطيّ، إذ نقل عن ابن النحّاس في (التعليقة) قوله: "إنّما جاز في الثواني ما لم يجز في الأوائل، من قبل أنّه إذا كان ثانيا، يكون ما قبله قد وفّى الموضع ما يقتضيه، فجاز التوسع في ثاني الأمر، بخلاف ما لو أتينا بالتوسّع من أوّل الأمر، فإنّا، حينئذ، لا نعطي الموضع شيئا ممّا يستحقّه"[٥].

---

[١] ينظر في أثر كثرة الكلام في بناء الأحكام النحوية: جبالي: الأحكام المبنيّة على كثرة الاستعمال عند الفرّاء في ضوء كتابه (معاني القرآن)، مجلّة جامعة النجاح للأبحاث . ب . (العلوم الإنسانية)، جامعة النجاح الوطنيّة . نابلس، فلسطين، المجلد ١٩، عدد ١، ٢٠٠٥ م، ص١ . ٢٦.

[٢] ابن السراج: الأصول في النحو ٣٠٨/٢. وستلقاك هذه الأمثلة، أو ما ماثلها، في أثناء هذه الدراسة.

[٣] أبو حيان: البحر المحيط ٢٥١٧.

[٤] الألوسي: روح المعاني ٢٣٨/٦.

[٥] السيوطي: الأشباه والنظائر ٣٢٠/١.

ولعلّ مقالة ابن النحّاس هذه أصلها لابن السرّاج، غير أنّه طوَّرها، وقد قال ابن السرّاج: "يجوز في العطف ما لا يجوز في الإفراد"[1]؛ أي: يجوز في الثاني (العطف)، ما لا يجوز في الأوّل (الإفراد)، وكأنه يريد: أنّ الأوّل يبقى كما هو، على أصله، لا يغيّر، وأنّ التعيير يقع في الثاني، المعطوف على الأوّل.

وقد استرعى انتباهي، وأنا أفتّش في كتب التفسير، وإعراب القرآن، ومظانّ اللغة والنحو، وفرةُ النصوص القرآنيّة، الّتي قرّر النحويّون أنّها من المشكل، بسبب خروجها على القياس، والقاعدة، وأنّ حلّ هذا الإشكال، عند جماعة منهم، يكون في اعتماد علّة: يُغْتفر في الثواني ما لا يُغْتفر في الأوائل، واسترعى انتباهي، أيضا، تأصيلُ ابن السرّاج لهذه العلّة، كما سبقت الإشارة إلى ذلك، وأنّ ابن هشام، والسيوطيّ، في القديم، كانا قد اعتنيا بهذه العلّة، حين أنبها، مُقتضبين، إلى بعض الأمثلة التي حُمِلت عليها؛ الأوّل في (مغني اللبيب) . وقد جعلها قاعدة، في قاعدته الثامنة: "كثيرا ما يُغْتفر في الثواني ما لا يُغْتفر في الأوائل"[2]، والثاني في (الأشباه والنظائر)، في حرف الياء: "يُغْتفر في الثواني ما لا يُغْتفر في الأوائل"[3]؛ وأنّ أحدا في الحديث، لم يعتن، فيما أعلم، بإفراد هذه العلّةِ المتّصلة بالتوابع بدراسة خاصة، تتّصل بتركيب الجملة في القرآن الكريم.

كلّ ذلك قدّرته سوّغ لي أن أُفرد هذه العلّة بدراسة، تُلاحقها، وتلُمّ شتيتها المبعثر، لعلّها تخرج بجمع كامل دالّ، يُنبئ عن فكر أهل العربيّة، وأربابها، في التعليل والتفسير، مبتغِين التيسير، إذ تركوا ما ليس في النصّ، وأخذوا بظاهره؛ بما يُسلِمهم إلى وصفه.

والاغتفار عند أهل العربيّة، وأربابها ذو مسالك متعدّدة: المسلك الأوّل يتّصل بالتوابع، وهو مقصد هذه الدراسة. والمسلك الثاني يتّصل بالظرف وشبهه، وههنا يعبر عنه قليلا بالاغتفار، كقولهم: " ... بأنه يغتفر ذلك في الظرف؛ لأنه يتسع فيه ما لا يتسع في غيره"[4]، ويعبّر عنه كثيرا بالتّوسّع[5]، كقولهم: "الظرف يجوز فيه من الاتساع ما لا يجوز في غيره"[6]،

---

[1] ابن السراج: الأصول في النحو ٣١٠/٢.

[2] ابن هشام: مغني اللبيب ص ٩٠٨ . ٩٠٩.

[3] السيوطي: الأشباه والنظائر ٣١٧/١.

[4] الألوسي: روح المعاني ٢٣٨/٦.

[5] تحدّث السيوطيّ في (همع الهوامع ١٦٦/٣ . ١٧٠) عن التوسّع في الظرف، فليراجع. وكذا فعل في (الأشباه والنظائر ص١٦ . ١٩).

غيره"[١]، وقولهم: "والظروف يتّسع فيهن خاصة"[٢]، وقولهم: "والظروف والمجرورات يُتوسّع فيها ما لا يُتوسّع في غيرهما من الفضلات"[٣]، ونحو ذلك.

والمسلك الثالث يتّصل بغيرهما، كقولهم: "الأصول تَحْمِل ما لا تحمل الفروع"[٤]، وقولهم: "العلم يجوز فيه ما لا يجوز في غيره"[٥]، وقولهم: "الحكاية يجوز فيها ما لا يجوز في غيرها"[٦]، وقولهم: "الكلامَ كُلّما طالَ جازَ فيهِ ما لا يجوزُ فيهِ إذا لم لم يَطُلْ"[٧]، وقولهم: " قد يجوز مع طول الكلام ما لا يجوز مع قصره"[٨]، وكقولهم: "إذا طال الكلام جاز فيه من الحذف ما لا يجوز فيه إذا قصُر"[٩]، وقولهم: "يجوز مع النفي ... ما لا يجوز مع الإيجاب"[١٠]، وقولهم: "وكلّ ما جاز في جُزْئِهِ الأوّلِ ما لا يجوز في حَشْوِهِ"[١١]، وقولهم: "وقد يحسن مع القرب فيه ما لا يحسن مع البعد"[١٢]، ونحو ذلك.

وأيّامّا يكن من أمر، فمثل هذا النوع من المقالات العلمية لا يستوعب القول في ثلاثة المسالك هذه معا؛ لذا حصرت هذه الدراسة في المسلك الأول، على أن نسعى إلى بيان المسلكين الآخرين في موطن آخر.

وقد كانت مسائل الدراسة من باب التوابع، أكثرها من باب العطف، وقليل منها من التوابع الأخر. وقد كشف ابن السرّاج عن هذه الكثرة في العطف، حين قال: "فحملناهُ على المعنى، فكان الحملُ على المعنى في العطف أقوى ...؛ لأنّا قد رأينا أشياءَ تكون في العطف، فلا تكون في غيره"[١٣]، وقال: "وعلى أنه يجوز في العطف ما لا يجوز في الإفراد"[١٤].

---

[١] ابن جني: الخصائص ٢/٢٠.
[٢] ابن السراج: الأصول في النحو ٢/٢٣١.
[٣] أبو حيان: ارتشاف الضرب ٢/٥٥٣.
[٤] ابن جني: الخصائص ٢/٢٠٦.
[٥] ابن منظور: لسان العرب ١٣/٢٦٢ (ضيون)، و٣/١٩٨ (زيد).
[٦] ابن منظور: لسان العرب ١٤/٣٠٨ (رثا).
[٧] ابن السراج: الأصول في النحو ٢/٣١٠.
[٨] ابن جني: المحتسب ١/١٩٠.
[٩] ابن منظور: لسان العرب ١٠/٤٩ (حقق).
[١٠] ابن جني: المحتسب ١/٣٩٤.
[١١] ابن منظور: لسان العرب ١/٢٦ (بدأ).
[١٢] ابن جني: المحتسب ٢/٢٤٧.
[١٣] ابن السراج: الأصول في النحو: ٢/٣٠٩.
[١٤] ابن السراج: الأصول في النحو: ٢/٣١٠.

وقد بلغت هذه المسائل تسعَ عشرةَ مسألة، سقتها ضامّا المتشابه منها، يتبع بعضه بعضا، ما أمكن، متّخذا لكلّ مسألة عنوانا دالّا، مُنبها إلى علّة الاغتفار فيها، والقائل بها، حريصا، ما لزم الأمر، على إيراد بعض الآراء الأخرى في النصّ موضع الشاهد؛ لبيان منزلة علّة الاغتفار ضمن هذه الآراء، موضحا، مفسّرا، مبديًا الرأي، ما احتاج المقام إلى ذلك.

وهذه مسائل الدراسة:

(١) العطف على جواب لو بـ(لا):

(٢) العطف على جواب القسم:

(٣) عطف الفعل الماضي على المضارع الواقع جوابا للشرط:

(٤) عطف جملة ليس فيها عائد على صلة الموصول:

(٥) عطف الجملة المصدرة بحرف استقبال على الحال:

(٦) عطف الجملة على المبتدأ المفرد:

(٧) عطف الفعل على الاسم المجرور:

(٨) عطف الظاهر على ضمير الرفع المستتر:

(٩) عطف اسم على ضمير لا يصلح فيهما العامل:

(١٠) عطف ضمير المفعول على ضمير الفاعل، وهو لشيء واحد:

(١١) العطف على المضاف إلى أفعل التفضيل:

(١٢) عطف الاسم الصريح على موضع لو وما في حيّزها:

(١٣) عطف المعرفة على موضع مجرور (من) الزائدة:

(١٤) عطف مصدر على مصدر مختلفي المعنى والعامل:

(١٥) توكيد ضمير النصب بالضمير أنت:

(١٦) عطف المعرفة على النكرة، وإبدال المعطوف والمعطوف عليه معا من النكرة:

(١٧) الفصل بالتابع الأجنبيّ بين الحال وصاحبها:

(١٨) وقوع اسم كان نكرة:

(١٩) تكرار الفعل وفاعل المكرّر هو فاعل الأوّل:

وهذا بيان بهذه المسائل:

(١) العطف على جواب لو بـ(لا):

أصل النحاة أنّ جواب لو له صفة خاصّة، نصّوا عليها[١]. ولكن ثمّ إشكال في توجيه المعطوف على هذا الجواب؛ قولِهِ: {وَلاَ أَدْرَاكُم بِهِ}، من قول الحقّ سبحانه: {قُل لَّوْ شَاء اللّهُ مَا تَلَوْتُهُ عَلَيْكُمْ وَلاَ أَدْرَاكُم بِهِ} [يونس:١٦]؛ بسبب وقوع لا فيه، لأنّ (لا) لا تقع في الجواب، فالمعطوف على الجواب جواب، فلا يُقال: لو قام زيد لا قام عمرو، بل تقول: ما قام عمرو. ولكنّ الآلوسيّ رَجَا أن يكون هو الجواب، وإنْ كانت فيه لا؛ لأنّه يغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع[٢].

ومَن منع ذلك عدّ لا زائدة لتوكيد النفيِ. قال أبو حيّان: "{وَلاَ أَدْرَاكُم بِهِ}، فلا مؤكدة، وموضحة أنّ الفعل منفيّ؛ لكونه معطوفا على منفيّ، وليست لا هي الّتي نُفِيَ الفعل بها؛ لأنه لا يصح نفي الفعل بلا إذا وقع جوابا، والمعطوف على الجواب جواب. وأنت لا تقول: لو كان كذا، لا كان كذا، إنما يكون ما كان كذا"[٣].

وقال الحلبيّ متابعا أبا حيّان: "... لا فيها مؤكدةٌ؛ لأنَّ المعطوفَ على المنفيّ منفيّ، وليست لا هذه هي التي يُنْفَى بها الفعل، لأنه لا يَصِحُّ نفيُ الفعل بها إذا وقع جواباً، والمعطوفُ على الجواب جواب، ولو قلت: لو كان كذا لا كان كذا، لم يَجُزْ، بل تقول: ما كان كذا"[٤].

ووَفق رأي أبي حيّان، ومن تبعه[٥]، يكون المعنى: ولو شاء الله ما أداركم بالقرآن[٦]. أقول: ما دام معنى (لا) في الآية هو هو معنى ما المتقدّمة عليها، أعني النفيَ، وهذا المعنى واضح لدى المخاطب، بلا تأويل، أو تقدير، فما الداعي، إذًا، إلى منع هذا العطف مباشرة، دون اللجوء إلى التأويل أو التقدير، ولنا في أنّه: يغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع، سندٌ، يُفضي إلى توسعة.

---

[١] في صفة جواب لو ينظر: الرماني: معاني الحروف ص ١٠١، وابن هشام: مغني اللبيب ص ٣٥٨، والأستراباذي: شرح الكافية ٣٦٤/٢، وعضيمة: دراسات لأسلوب القرآن الكريم ٥٣٨/٢، ٥٤٣.

[٢] الآلوسي: روح المعاني ٨١/٦.

[٣] أبو حيان: البحر المحيط ١٣٢/٥ . ١٣٣.

[٤] السمين الحلبي: الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ١٤/٤.

[٥] وينظر: العكبري: التبيان في إعراب القرآن ٨٦٨/٢.

[٦] وفي الآية غير تأويل: ينظر: الماوردي: النكت والعيون (تفسير الماوردي) ٤٢٧/٢، والزمخشري: الكشاف ٢٢٩/٢، والبيضاوي: تفسير البيضاوي ١٨٩/٣.

ومهما يكن الأمر، فوجه كونها مؤكّدةً لـ(ما)، وإنْ لم تكنْ من لفظها، أنّها من التوكيد بالمرادف، فلمّا كانتِ الأداتان بمعنًى واحد، تفيدان النفي، جاز أنْ تُؤكِّدَ إحدهما الأخرى توكيدًا لفظيًّا بالمرادف.

(٢) العطف على جواب القسم:

يدور عنوان هذه المسألة في فلك قوله تعالى: {وَالضُّحَى * وَاللَّيْلِ إِذَا سَجَى * مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى * وَلَلآخِرَةُ خَيْرٌ لَّكَ مِنَ الأُولَى * وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى}[الضُّحى: ١ ـ٥].

بدأت الآيات بقَسَم؛ {وَالضُّحَى}، وجوابه[١]{مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى}، ثُمّ جاءت جملتا: {وَلَلآخِرَةُ خَيْرٌ لَّكَ مِنَ الأُولَى}، وقوله: {وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى}، وكان للنحاة غير رأي في توجيه الجملة الأخيرة، أعني قوله سبحانه: {وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى}.

الرأي الأوّل أنّ منهم من ذهب إلى أنّها جملة مستأنفة، واللّام فيها؛ إمّا للتوكيد[٢]، وإمّا للابتداء، وأنّها دخلت على الخبر بعد حذف المبتدأ، والتقدير: ولأنت سوف يعطيك؛ وذلك لأنّهم يرون أنّه لا بدّ من النون مع المضارع المقترن باللّام. قال الزمخشريّ: "فإن قلت: ما هذه اللّام الداخلة على سوف؟ قلت: هي لام الابتداء، المؤكّدة لمضمون الجملة، والمبتدأ محذوف. تقديره: ولأنت سوف يعطيك، كما ذكرنا في {لأقسم}[٣] أنّ المعنى: لأنا أقسم؛ وذلك أنّها لا تخلو من أن تكون لام قسم، أو ابتداء، فلام القسم لا تدخل على المضارع، إلّا مع نون التأكيد، فبقي أن تكون لام ابتداء، ولام الابتداء لا تدخل إلّا على الجملة من المبتدإ والخبر، فلا بدّ من تقدير مبتدإ وخبر، وأن يكون أصله: ولأنت سوف يعطيك"[٤]. وتبع الزمخشريَّ أبو حيان[٥]، والبيضاويّ[٦]، ونقلا مضمون كلامه.

---

[١] الزجاج: معاني القرآن وإعرابه ٣٣٩/٥.

[٢] كون اللّام للتوكيد مذهب ابن الحاجب، ومنع أن تكون للابتداء: ينظر اعتراضه في: ابن الحاجب: أمالي ابن الحاجب ٢٧٧/١ ـ ٢٧٨، وابن هشام: مغني اللبيب ص ٣٠٢ ـ ٣٠٣.

[٣] الآية الأولى من سورة القيامة، وقد قرأ بذلك، كما في (الكشاف) ابن قنبل. ينظر في هذه القراءة: القيسي: الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها ٣٤٩/٢.

[٤] الزمخشري: الكشاف ٢٦٤/٤. وينظر: ابن هشام: مغني اللبيب ص ٣٠٣.

[٥] أبو حيان: البحر المحيط ٤٨٦/٨. ولكن أبا حيان عاد وناقض، وعدّ الآية جوابا للقسم، ولم يقترن الفعل مع اللّام بالنون، لكونه مفصولا عن اللّام بسوف. أبو حيان: ارتشاف الضرب ٤٨٦/٢.

[٦] البيضاوي: تفسير البيضاوي ٥٠٢/٥.

والرأي الثاني رأي الجمهور[1]، وهو أنّها جملة معطوفة على جواب القسم، واللّام فيها وفي الآية السابقة للقسم، للعطف؛ لعلّة سنكشفها بعد قليل.

أمّا الرأي الأوّل، وأنّ قوله: {وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى}، جملة مستأنفة، واللّام للابتداء؛ فليس فيه إشكال، وأمّا الرأي الثاني، وأنّها جملة معطوفة على جواب القسم، واللام للقسم؛ ففيه إشكال، الإنباء به جزء من مقصد هذه الدراسة.

ووجه الإشكال في هذا الرأي أنّ بعضهم اعترضه، بأنّ هذه الجملة لو كانت معطوفة على جملة جواب القسم، وأنّ اللام للقسم، لوجب مع اللام في الفعلِ النونُ المؤكّدة؛ لأنّها لا تدخل على المضارع إلّا مع النون، وأن يُقال في مثله من الكلام: ولسوف يُعطينّك ربّك؛ لأن المعطوف على الجواب جواب، وجواب القسم الأصلُ إذا كان فعلا مضارعا مقترنا باللام، وجب تأكيده بنون التوكيد، وشواهده كثيرة، كقوله تعالى: {تَاللّهِ لَتُسْأَلُنَّ عَمَّا كُنتُمْ تَفْتَرُون}[النحل:٥٦]، وقوله: {وَتَاللَّهِ لأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُم}[الأنبياء:٥٧]، وقوله: {فَوَرَبِّكَ لَنَسْأَلَنَّهُمْ أَجْمَعِيْن}[الحِجر:٩٢]، وكقوله: {وَلَئِنْ أَصَابَكُمْ فَضْلٌ مِّنَ الله لَيَقُولَنَّ كَأَن لَّمْ تَكُن بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُ مَوَدَّةٌ }[النساء:٧٣]، وكذلك إذا عطف عليه، وجب مع اللّام في الفعل المعطوف النونُ المؤكّدة، كقوله تعالى: {فَوَرَبِّكَ لَنَحْشُرَنَّهُمْ وَالشَّيَاطِينَ ثُمَّ لَنُحْضِرَنَّهُمْ حَوْلَ جَهَنَّمَ جِثِيًّا}[مريم:٦٨]، وقوله: {وَلَئِن لَّمْ يَفْعَلْ مَا آمُرُهُ لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونًا مِّنَ الصَّاغِرِين}[يوسف:٣٢] ، وقوله: {لَئِن لَّمْ تَنتَهُوا لَنَرْجُمَنَّكُمْ وَلَيَمَسَّنَّكُم مِّنَّا عَذَابٌ أَلِيم}[يس:١٨]؛ فلمّا لم يُؤتِ بالنون المؤكّدة في الفعل مع اللّام، تعيّن كون اللّام للابتداء، دخلت على مبتدأ محذوف، والجملة مستأنفة.

وأجيب عن هذا الاعتراض، وأنّه غير متّجه، بأمرين[2]: الأوّل أنّ الممنوع بدون النّون يقع في جواب القسم الأصل، نحو: {وَتَاللَّهِ لأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُم}[الأنبياء:٥٧]، لا فيما هو تابع، وهذه الجملة تابع، والتابع يُغتفر فيه ما لا يُغتفر في المتبوع؛ لذلك لم يُؤتَ بهذه النون، عملا بهذه القاعدة، أمّا هذه اللّام، فللقسم أيضا، وإنما ذكرت تأكيدا للقسم، وتذكيرا بالعطف فيه.

---

[1] الأزهري: شرح التصريح ٢٠٤/٢.

[2] الخفاجي: حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي ٣٧١/٨، والآلوسي: روح المعانى ٣٧٨/١٥ . ٣٧٩.

والأمر الثاني أنّ للنحاة مذهبا آخر في دخول النون، وتركها مع اللام في جواب القسم، ووَفق هذا المذهب يُستثنى من هذا الدخول حالات، فلا تلزم النون[١]:

منها ما اقترن بحرف تنفيس، كما في الآية، وفي قول الشاعر[٢]:

فَوَرَبِي لَسَوْفَ يَجْزِى الَّذِي أَسْلَفَ المَرْءُ سَيِّئًا أَوْ جَمِيلَا

فلمّا فصل بين القسم وجوابه بـ(لسوف)، امتنعت النون، وثبتت اللام. وَوَفْق هذا الحالة، فاعتراضهم غير متّجه أيضا؛ لموافقة الآية هذه الحالة.

ومنها ما قدّم فيه معمول الفعل المضارع عليه؛ أي: إذا فُصل بين اللام والفعل، كقوله تعالى: {وَلَئِن مُّتُّمْ أَوْ قُتِلْتُمْ لإِلَى الله تُحْشَرُون}[آل عمران:١٥٨].

ومنها إذا دلّ الفعل على الحال[٣]، كقراءة[٤]: لأقسم، من قوله تعالى: {لاَ أُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ:١[القيامة].

وفي المقابل تمتنع اللام والنون مع الفعل المضارع المنفي لفظا، كقولك: والله لا أقوم، أو المنفي تقديرا، كقوله تعالى: {قَالُواْ تَالله تَفْتَأُ تَذْكُرُ يُوسُفَ}[يوسف:٨٥]. وفي غير ما سبق قد تجبانِ، وذكرنا جملة من الآيات شواهد لذلك، من قبلُ.

(٣) عطف الفعل الماضي على المضارع الواقع جوابا للشرط:

من المشكل عند النحويّين، ممّا وُجّه في ضوء علّة الاغتفار، عطف الفعل الماضي على المضارع، الواقع جوابا للشرط، كقوله تعالى: {إِن نَّشَأْ نُنَزِّلْ عَلَيْهِم مِّن السَّمَاء آيَةً فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَاضِعِين}[الشعراء:٤].

فقد أصل ابن هشام، مُشيرا إلى مَآلِ تركيب الآية، أنّه لا يجوز: إن يقم عمرو قام زيد، في الأصحّ، إلّا في الشعر[٥]، كقوله[٦]:

إنْ يَسمَعُوا سُبَّةً طَارُوا بِهَا فَرَحًا عَنِّي وَمَا يَسْمَعُوا مِنْ صَالِحٍ دَفَنُوا

---

[١] وينظر: الأزهري: شرح التصريح ٢٠٣/٢ . ٢٠٤.

[٢] البيت من الخفيف، وهو بلا نسبة في: الأزهري: شرح التصريح ٢٠٤/٢، وروايته فيه: أَسْلَفَه، بدلا من أسلف.

[٣] ذكر أبو حيان أنّ في هذه المسألة خلافا. ينظر: أبو حيان: ارتشاف الضرب ٤٨٥/٢.

[٤] قرأ بذلك، كما في (الكشف) ابن قنبل. ينظر في هذه القراءة: القيسي: الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها ٣٤٩/٢.

[٥] وكذا ذكر ابن جنّي أنّ مثل ذلك قبيح، وبابه الشعر، وأنشد: إن يسمعوا ... . ينظر: ابن جني: المحتسب ٣١٢/١ . ٣١٣.

[٦] البيت من البسيط، وهو لقعنب ابن أمّ صاحب في: السيوطي: شرح شواهد المغني ٩٦٥/٢، وابن منظور: لسان العرب ٤٣٤/٤ (شور)، و٣٧٨/٨ (هيع)، وبلا نسبة في: الفراء: معاني القرآن ٢٧٦/٢.

ففيه وقع جواب الشرط؛ (دفنوا) ماضيا، وفعل الشرط مضارعا، وهذا، عنده، لا يجوز إلّا في الشعر، وأمّا الآية، فحملها على أنه يغتفر في الثواني ما لا يُغْتفر في الأوائل[١]. وتفسير ذلكَ أنّه عطف {فَظَلَّتْ}، وهو فعل ماض، على جواب الشرط{نُنَزِّلْ}، وهو مضارع، والأصل أن يُقال: فتظلّ، ولكن ذلك إنّما جاز؛ لأنّه يغتفر في الثواني ما لا يُغْتفر في الأوائل؛ أي: يُغْتفر في الفعل المعطوف على جواب الشرط، ما لا يُغْتفر في جواب الشرط نفسه.

وأنبأ النحويّون بتشاكل فعلي الشرط والجواب، فرأوا أنّهما إذا كانا فعلين، فالأحسن أن يكونا مضارعين، نحو: إنْ يقمْ، أقمْ، أو أن يكون الأول ماضيا، والثاني مضارعا، نحو: إنْ قام، أقمْ، أو أنْ يكونا ماضيين بلم، أو بدونها، وأمّا أن يكون فعل الشرط مضارعا، وجوابه ماضيا، فخصّ ذلك جمهورهم بالضرورة الشعرية[٢]، وأجازه الفراء في سَعة الكلام؛ في النثر، وفي الشعر، محتجّا بالآية، والشعر السابق[٣]. وكذا أجازه الزجّاج، والنحّاس[٤]، وأنَّ "معناه: فتظلّ أعناقهم؛ لأنّ الجزاءَ يقع يقع فيه لفظ الماضي في معنى المستقبل، تقول: إنْ تأتني، أكرمتُكَ، معناه: أكرمْك"[٥]. وقال الزمخشريُّ يجيز التركيب: "{فَظَلَّتْ} معطوف على الجزاء، الذي هو ننزّل؛ لأنه لو قيل: أنزلنا، لكان صحيحا"[٦]. وقال ابن مالك: "وقوع فعل الشرط مضارعا، والجواب ماضيا ... والنحويون يستقبحون ذلك، ويراه بعضهم مخصوصا بالضرورة. والصحيح الحكم بجوازه مطلقا"[٧].

وأيّاما يكن الأمر، فموضع الفعل؛ {فَظَلَّتْ} جزم عطفا على جواب الشرط{نُنَزِّلْ}، وأجاز العكبريّ أن يكون موضعه رفعا على الاستئناف[٨]، وذلك منه بناء على جواز الرفع في تابع جواب الشرط، إذا كان حرف العطف هو الفاء، أو الواو.

ومذهب جواز أن يقع فعل الشرط مضارعا، وجوابه ماضيا، هو ما أميلُ إليه، فلا مُحوج للأخذ بعلّة الاغتفار، فقط، في تخريج نظم النصّ القرآنيّ، أو تضعيفه في غيره، أو حمله على الضرورة؛ لأنّ أداة الشرط تخلص الماضي للاستقبال، فيكون زمنه كزمن فعل الشرط المضارع، وللمعطوف حكم جواب الشرط؛ لذا لا مانع من اختلاف فعلي الشرط والجزاء

---

[١] ابن هشام: مغني اللبيب ص ٩٠٨ . ٩٠٩. وينظر: ابن عاشور: التحرير والتنوير ١١٢/١٩.

[٢] أبو حيان: ارتشاف الضرب ٢/ ٥٦٣، السيوطي: همع الهوامع ٤/ ٣٢٢.

[٣] الفراء: معاني القرآن ٢٧٦/٢. وينظر: الجبالي: الخلاف النحوي الكوفي ص ٣٩٣.

[٤] النحاس: إعراب القرآن ١٧٤/٣.

[٥] الزجاج: معاني القرآن وإعرابه ٨٢/٤.

[٦] الزمخشري: الكشاف ١٠٤/٣.

[٧] ابن مالك: شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح ص ١٤ . ١٥.

[٨] العكبري: التبيان في إعراب القرآن ٩٩٣/٢.

في الصيغة، كأن يكون الأوّل مضارعا، والثاني ماضيا، كما أنّ السماع يشهد لمثل هذا النظم. فقد جاء في الحديث قوله صلّى الله عليه وسلّم: "مَتَى يَقُمْ لَيْلَةَ القَدْرِ، غُفِرَ لَهُ"[١]، وقول أمّ المؤمنين عائشة: "إِنَّ أَبَا بَكْرٍ رَجُلٌ أَسِيفٌ مَتَى يَقُمْ مَقَامَكَ، رَقَّ"[٢]؛ وقول الشاعر[٣]:

ومُدرِكُ النَّبْلِ فِي الأَعْدَاءِ يَطْلُبُهُ وَمَا يَشَأْ عِنْدَهُمْ مِنْ تَبْلِهِمْ مَنَعَا

وَقَوْلُ الآخر[٤]:

وَمَا يُرِدْ مِنْ جَمِيعٍ بَعْدُ فَرَّقَهُ وَمَا يُرِدْ بَعْدُ مِنْ ذِي فُرْقَةٍ جَمَعَا

وقوله[٥]:

إِنْ تَصْرِمُونا وَصَلْنَاكُمْ وَإِنْ تَصِلُوا مَلَأْتُمُ أَنْفُسَ الأَعْدَاءِ إِرْهَابَا

وقول الآخر[٦]:

مَنْ يَكِدْنِي بِشَيْءٍ كُنْتُ مِنْهُ كَالشَّجَا بَيْنَ حَلْقِهِ وَالوَرِيدِ

وقوله[٧]:

مَتَى تَأْتِهِ أَلْفَيْتَهُ مُتَكَفِّلًا بِنُصْرَةِ مَذْعُورٍ وَتَرْفِيهِ بَائِسِ

وكقوله[٨]:

إِنْ تَسْتَجِيرُوا أَجَرْنَاكُمْ وَإِنْ تَهِنُوا فَعِنْدَنَا لَكُمُ الإِنْجَادُ مَبْذُولًا

كما أنّ "الاختلاف بين الفعلين لا يخلو من خصوصية في كلام البليغ، وخاصة في الكلام المعجز، وهي هنا أمران: التفنن بين الصيغتين، وتقريب زمن مضي المعقب بالفاء من زمن حصول الجزاء، بحيث يكون حصول خضوعهم للآية

---

[١] ابن عقيل: شرح ابن عقيل ٣٤/٤.

[٢] البخاري: الجامع الصحيح، رقم الحديث ٣٣٨٤ حسب ترقيم فتح الباري، ١٨٢/٤.

[٣] البيت من البسيط، وهو لضمرة بن نهشل كما في: ابن مالك: شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح ص ١٥، وينظر: الحلواني: الواضح في النحو والصرف "قسم النحو" ص١٠٠.

[٤] البيت من البسيط، وهو للأعشى في ديوانه ص ١١١، وروايته فيه: ولمّا يرد.

[٥] البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في: ابن مالك: شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح ص ١٦، والسيوطي: همع الهوامع ٥٩/٢.

[٦] البيت من الخفيف، وهو لأبي زيد الطائي في ديوانه ص ٤٥٢، وبلا نسبة في: ابن عقيل: شرح ابن عقيل ٣٣/٤.

[٧] البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في: بن مالك: شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح ص١٦.

[٨] البيت بلا نسبة في: ابن مالك: شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح ص ١٦.

بمنزلة حصول تنزيلها، فيتمّ ذلك سريعا، حتى يخيل لهم من سرعة حصوله أنه أمر مضى، فلذلك قال: {فَظَلَّتْ}، ولم يقل: فتظل. وهذا قريب من استعمال الماضي في قوله تعالى: {أَتَى أَمْرُ اللَّهِ فَلا تَسْتَعْجِلُوهُ} [النحل:١]. وكلاهما للتهديد، ونظيره لقصد التشويق: قد قامت الصلاة"[١].

(٤) عطف جملة ليس فيها عائد على صلة الموصول:

يمثّل هذه المسألة قول الله تعالى: {فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ فَزَادَهُمُ اللّهُ مَرَضاً وَلَهُم عَذَابٌ أَلِيمٌ بِمَا كَانُوا يَكْذِبُون * وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لاَ تُفْسِدُواْ فِي الأَرْضِ قَالُواْ إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُون}[البقرة:١٠، ١١].

فقد ذكر الزمخشريّ أنّ قوله: {وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لاَ تُفْسِدُواْ فِي الأَرْضِ}، جملة معطوفة؛ إمّا على جملة: {يَكْذِبُون}، وإمّا على جملة: {يَقُولُ آمَنَّا}، من قوله تعالى: {وَمِنَ النَّاسِ مَن يَقُولُ آمَنَّا بِاللّهِ وَبِالْيَوْمِ الآخِرِ}[البقرة:٨]؛ "لأنّك لو قلت: ومن الناس من إذا قيل لهم: لا تفسدوا، كان صحيحا"، ثُمّ قال: "والأوّل أوجه"[٢].

أمّا كونها معطوفة على جملة: {يَكْذِبُون}، فعلى الرّغم من أنّه أوجه الوجهين عند الزمخشريّ، إلّا أنّ فيه إشكالا في العربيّة، يرتدّ إلى خلوّها، حينئذ، من العائد، بناء على احتمال أنّ ما في قوله: {بِمَا} موصولة[٣]. ومن أخذ بهذا الوجه، أو أو مال إليه، كان عذره أنّه يغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع. ومن دفع هذا الوجه واعترض عليه، تمسّك بأنّ التقدير يصير: ولهم عذاب أليم بالذي كانوا إذا قيل لهم إلخ، وهو كلام غير منتظم. وأمّا كونها معطوفة على جملة: {يَقُولُ آمَنَّا}، فيسلم الآخذ به ممّا وقع في العطف الأوّل من اعتراض[٤]، مع صحة المعنى وسلامة النظم كما قال الزمخشريّ.

ومثل الآية السابقة، ممّا فسّره الخفاجيّ[٥]، والآلوسي[٦]، في ضوء قاعدة: يُغْتفر في التابع ما لا يُغْتفر في المتبوع، توجيه كون جملة: {ثُمَّ الَّذِينَ كَفَرُواْ بِرَبِّهِم يَعْدِلُون}، من قوله تعالى: {الْحَمْدُ لِلّهِ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضَ وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ ثُمَّ الَّذِينَ كَفَرُواْ بِرَبِّهِم يَعْدِلُون}[الأنعام:١]؛ معطوفة على جملة الصلة: {خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضَ}؛ لأنّها، وَفْقَ هذا

---

[١] ابن عاشور: التحرير والتنوير ١١٢/١٩.

[٢] الزمخشري: الكشاف ١٧٩/١.

[٣] ينظر: العكبري: التبيان في إعراب القرآن ٢٧/١.

[٤] الآلوسي: روح المعاني ١٥٤/١. وينظر: الخفاجي: حاشية الشهاب الخفاجي على البيضاوي ٣٢٦/١.

[٥] الخفاجي: حاشية الشهاب الخفاجي على البيضاوي ٩/٤.

[٦] الآلوسي: روح المعاني ٨٢/٤.

الوجه، فيها أمران مشكلان، لا يصحّان في العربيّة: أحدهما ذكره الخفاجي، وهو أنّ الموصول لا يكون صلة، والآخر ذكره الآلوسي، وهو أنّ الجملة تخلو من رابط يربطها بالموصول. وقد أجابا معا على هذين الاعتراضين بأنّه يغتفر في التابع ما لا يغتفر في غيره، وزاد الآلوسي أنّ خلو الجملة من رابط، يربطها بالموصول، قد يخرّج على أنّه وضع الظاهر {بِرَبِّهِم}، موضع الضمير، كقولهم: أبو سعيد رويت عن الخدري، فيكون تقدير الآية: ثم الذين كفروا به يعدلون، ثُمّ أنبأ الآلوسي أنّ وضع الظاهر موضع الضمير نادر، لا يقاس عليه، وأنّه لا ينبغي حمل كتاب الله، تعالى، على مثله.

وكان الزمخشري هو مَن عدّ جملة: {ثُمَّ الَّذِينَ كَفَرُواْ بِرَبِّهِم يَعْدِلُون} معطوفة على جملة: {خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضَ}، وإن خلت من الرابط، والمعنى: "أنه خلق ما خلق مما لا يقدر عليه أحد سواه، ثم هم يعدلون به ما لا يقدر على شيء منه"، كما أنّه أجاز، أيضا، أن تكون معطوفة على جملة: {الْحَمْدُ لِلّهِ }، والمعنى: "أن اللّه حقيق بالحمد على ما خلق ، لأنه ما خلقه إلّا نعمة ، ثم الذين كفروا به، يعدلون فيكافرون نعمته"[1].

ولعلّ الزمخشريّ، في قولهِ الأوّل، اعتمد على ما ألمعَ إليه أبو جعفر النحّاسُ إذ قالَ في الآية: "والمعنى ثمّ الّذين كفروا يجعلون لله، عزّ وجلّ، عِدلًا، وشريكًا، وهو خَلَقَ هذه الأشياء وحدهُ"[2].

وناقش ابن هشام في (مغني اللبيب): الجملة الموصول بها الأسماء، فأصّل أنّه لا يربطها، غالبا، إلّا الضمير، مذكورا، أو مقدّرا، وأنّه قد يربطها اسم ظاهر يخلف الضمير، وأنبأ أنّ ذلك قليل مقيس، ووقف على قول الزمخشريّ في الآية، فقبل كون جملة: {ثُمَّ الَّذِينَ كَفَرُواْ بِرَبِّهِم يَعْدِلُون} معطوفة على جملة: {الْحَمْدُ لِلّهِ }، وأنّه لا إشكال في ذلك، وضعّف كونها معطوفة على جملة: {خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضَ}؛ " لأنّه يلزمه أن يكون من هذا القليل، فيكون الأصل: كفروا به، ولأنّ المعطوف على الصلة صلة، فلا بدّ من رابط"[3].

(٥) عطف الجملة المصدرة بحرف استقبال على الحال:

عنوان هذه المسألة يتّصل بقوله تعالى: {فَلاَ تَهِنُوا وَتَدْعُوا إِلَى السَّلْمِ وَأَنتُمُ الأَعْلَوْنَ وَاللَّهُ مَعَكُمْ وَلَن يَتِرَكُمْ أَعْمَالَكُم}[محمد:٣٥].

---

[1] الزمخشري: الكشاف ٤/٢. وينظر: ابن عاشور: التحرير والتنوير ١٢٨/٧.

[2] النحاس: إعراب القرآن ٥٥/٢.

[3] ابن هشام: مغني اللبيب ص ٦٥٥ . ٦٥٦.

فقد صرّح جماعة من النحاة أنّ الجملة المصدّرة بحرف استقبال لا تقع مستقلّة[١]، حالا؛ لأنّ الاستقبال مُنافٍ للحال، ولعدم السماع بذلك[٢]؛ لذا ثَمّ إشكال عند الخفاجيّ، والآلوسيّ في جعل قوله تعالى: {وَلَن يَتِرَكُمْ أَعْمَالَكُم}، جملة في موضع الحال، معطوفة على قوله: {مَعَكُمْ}[٣]، ودفعا لهذا الإشكال سوّغا ذلك؛ بناء على أنّه يُغتفر في التابع ما لا يُغتفر في غيره[٤]، هذا إذا عُدّت الواو في: {وَاللَّهُ مَعَكُمْ} عاطفة، وإذا عُدّت للاستئناف، فلا إشكال في العطف[٥].

وقد بذلت ما في وسعي، لعلّي أجد، في القديم، مَن وجّه الآية؛ {وَلَن يَتِرَكُمْ أَعْمَالَكُم}، كما وجهها الخفاجي والآلوسي، غير أنّي وجدت بعض المحدثين يذكر أنّها جملة معطوفة على ما قبلها، من غير أن يُعيّن هذه الجملة، وما قبلها جملتان، الأولى حال، والثانية تحتمل الحال والاستئناف، كما سبق، أعني: {وَأَنتُمُ الأَعْلَوْنَ}، و{وَاللَّهُ مَعَكُمْ}. فهل يُريد أنّها حال، ولِمَ سكت عن النصّ على ذلك؟ وهل كان وقف على الإشكال في وقوع مثل هذا النمط من الجمل المصدّرة بحرف استقبال حالا؟! فإن كانَ وقف، فلنا في رأيه سندٌ، ندفع به صرامة القاعدة النحويّة، من غير الأخذ بقاعدة الاغتفار، وإن لم يكن، فلا ريب أنّ هذا القاعدة هي الملاذ. وهذا كلامه: "{وَأَنتُمُ الأَعْلَوْنَ}: مبتدأ، وخبره والجملة حال. و{وَاللَّهُ} حرف عطف، ولفظ الجلالة مبتدأ. {مَعَكُمْ} ظرف مكان، متعلّق بمحذوف خبر المبتدأ. {وَلَن يَتِرَكُمْ} مضارع منصوب بلن، والكاف مفعوله الأول، والفاعل مستتر. {أَعْمَالَكُم} مفعول به ثان، والجملة معطوفة على ما قبلها"[٦]. ولكنّ الخرّاطَ أبا هلال عيّن صراحة الجملة المعطوفةَ عليها، وذكر أنّ "جملة: {وَلَن يَتِرَكُمْ} معطوفة على جملة: {وَاللَّهُ مَعَكُمْ}"[٧].

(٦) عطف الجملة على المبتدأ المفرد:

تناقش هذه المباحثة: على أي شيء عُطف قوله: {ثُمَّ إِذَا أَنتُم بَشَرٌ تَنتَشِرُون}، من قوله تعالى: {وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَكُم مِّن تُرَابٍ ثُمَّ إِذَا أَنتُم بَشَرٌ تَنتَشِرُون}[الروم:٢٠].

---

[١] وإذا عُطف على الجملة المصدرة بحرف الاستقبال، فلا إشكال.

[٢] الآلوسي: روح المعاني ٢٣٥/١٣.

[٣] كذا قالا. والوجه أن يقولا: معطوف على: (ثـ ثـ)، فهي جملة في موضع الحال، أمّا (ثـ) وحده، فهو ظرف متعلق بخبر محذوف. ينظر: السمين الخلبي: الدر الموصون في علوم الكتاب المكنون ١٥٨/٦.

[٤] الخفاجي: حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي ٥٠/٨، والآلوسي: روح المعاني ٢٣٥/١٣.

[٥] ينظر: صافي: الجدول في إعراب القرآن ٢٣٧/٢٦.

[٦] دعاس: إعراب القرآن الكريم ٢٣٩/٣.

[٧] الخراط: المجتبى من مشكل إعراب القرآن ١٢٠٦/٤.

فذكر الخفاجيّ، والآلوسيّ، أنّ هذه الجملة بتأويل مفرد، معطوفة على المبتدأ قبلها، أعني: المصدر المؤوّل من أنْ والفعل، وكأنّه قيل: ومن آياته خلقُكم من تراب ثم مفاجأتكم وقت كونكم بشرا منتشرين، ثُمّ أشارا إلى أنّ هذا التأويل يُفضي إلى وقوع الجملة مبتدأ، وفي هذا الوقوع نظر؛ لأنّ المبتدأ لا يكون جملة، إلّا إذا قُصِد لفظه، كقولك: لا إله إلا الله كلمةُ الشهادة، وإلّا أن يُخرّج هذا الوقوع، كما الآية، على أنّه يغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع[1].

ولكنّ الزمخشريّ كان قبلهما أوّل {إِذَا}بالفعل: فاجأتم، فأنبأ تأويله بأنّها معطوفة على جملة: {خَلَقَكُم}، وليس على المصدر المؤوّل؛ إذ قال: و"{إِذَا} للمفاجأة، وتقديره: ثمّ فاجأتم وقت كونكم بشرا منتشرين في الأرض"[2].

وفي أثناء بيانه الجمل، الّتي لا محلّ لها من الإعراب، ذكر ابن هشام أنّها منحصرة في سبع، وَفْق قرار النحويّين، غير أنّه نفسَه حقّق أنّها تسع، وأن إحدى الجملتين، اللتين أهملتا الجملة المسند إليها، الواقعة مبتدأ، كقوله تعالى: {وَسَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لاَ يُؤْمِنُون}[يس:١٠]، "إذا أُعرب {سَوَاءٌ} خبرا، و{أَنذَرْتَهُمْ} مبتدأ. ونحو: تسمعُ بالمعيديّ خيرٌ من أن تراه، إذا لم تُقدّر الأصل: أن تسمع، بل يُقدّر: تسمع قائما مقام السماع"[3]. ووَفق بيان ابن هشام هذا يزول النظر عن وقوع الجملة مبتدأ، ويعود توجيه الآية غير مشكل.

كما أنّ بعض المحدثين أشار إلى عطف الجملة على المفرد، وأجاز ذلك، سواء أكان المعطوف عليه مبتدأ، أم فاعلا. وفي هذا إشارة منه إلى جواز وقوعها مبتدأ، بل إنّه صرّح بذلك، حين قال: "والحقّ أنّ الإسناد إلى الجملة، أكانت مبتدأ، أو فاعلا، أمر قد بيّنا جوازه من قبل، فلا إشكال في عطف الجملة على ما هو مبتدأ، أو فاعل"[4].

ومهما يكن من أمر، فلعلّ في الأخذ بمبدأ: يُغتفر في التابع ما لا يُغتفر في المتبوع، حلّا للإشكال في توجيه الآية، وفي وقوع الجملة مبتدأ؛ مساغا لعطف الجملة على ما هو مبتدأ، ولا يخفى ما في ذلك، أيضا، من توسعة، تدفع قيود القاعدة النحويّة.

(٧) عطف الفعل على الاسم المجرور:

---

[1] الخفاجي: حاشية الشهاب الخفاجي على تفسير البيضاوي ١١/٧، والآلوسي: روح المعاني ٣١/١١.

[2] الزمخشري: الكشاف ٢١٨/٣. وينظر: البيضاوي: تفسير البيضاوي ٣٣١/٤.

[3] ابن هشام: مغني اللبيب ص ٥٥٨ . ٥٥٩.

[4] قباوة: إعراب الجمل وأشباه الجمل ص ٢٣٦.

يدور معنى هذه المسألة في فلك قوله تعالى: {وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِئَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ}[الصافات:١٤٧]؛ قراءةِ جعفر بن محمّد الشاذّة[١]: وأرسلناه إلى مائة ألف ويزيدون، بِالواو[٢]، ليس بـ(أو)، وبيان علامَ عُطف قوله: {يَزِيدُونَ}؟

فقرّر ابن جنّي أنّ {يَزِيدُونَ} جملة في موضع رفع خبر مبتدأ محذوف، والتقدير: وهم يزيدون، وأنّ الواو عطفت جملة على جملة، وماثله بنحو قولك: مررت برجل مثل الأسد وهو والله أشجع، ثمّ أنبأ ابن جنّي أنّه لا يجوز أن يُعطف {يَزِيدُونَ} على المائة؛ لأنّ تقديره يؤول إلى: وأرسلناه إلى مائة ألف ويزيدون، وذلك فاسد؛ "لأنّ {إِلَى} لا تعمل في {يَزِيدُونَ}، فلا يجوز أن يعطف على ما تعمل فيه {إِلَى}، فكما لا تقول: مررت بيزيدون على المائة، فكذلك لا تقول ذلك".

وههنا ألمع ابن جنّي إلى أنّه لا يصحّ أن يُجاز ذلكَ وَفْق قاعدة: يُغْتفر في الثواني ما لا يُغْتفر في الأوائل، وأن يحمل عليها، توضيحا للإشكال الذي فيه؛ لأنّ وجه الاغتفار يؤدّي إلى أن يُباشر حرف الجرّ الفعل، وهذا لا يجوز، "ألا تراك لا تجيز مررت بقائم ويقعد، وأنت تريد مررت بقائم، وبقاعد"[٣].

ولم ينبئ ابن جنّي عمّن حمل قراءة أبي جعفر على قاعدة: يُغْتفر في الثواني ما لا يُغْتفر في الأوائل، ولم أقع على قائل قال به، في حدود ما اطلعت، لا قبله، ولا بعده.

وفي ظنّي أنّ ابن جنّى هو من افترض هذا الرأي، وردّه، عير أنّي أرى أنّه مذهب جدير بأن يتّبع؛ ففي الأخذ به توسعة، وهو أولى من اقتراف التقدير، والحذف، كما أنّه لا يمنعُ أن يكون الفعلُ المضارع بمعنى اسم الفاعل؛ زائدين، فكأن حرف الجرّ عمل في معنى الفعل، أعني اسم الفاعل؛ وقد أجاز السهيليُّ نحوَ: مررت برجل قائمٍ ويقعدُ[٤].

(٨) عطف الظاهر على ضمير الرفع المستتر:

قوله تعالى: {اسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ}[البقرة:٣٥]. استشكلَ النحويّون في هذه الآية توجيه قوله تعالى: {وَزَوْجُكَ}، أمعطوف هو على الضمير المستكنّ في{اسْكُنْ}، أو هو فاعل لفعل محذوف؟ فهم يُوجبون في العطف على الضمير

---

[١] ابن عطية: المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز ٤/ ٤٨٧.

[٢] ينظر: أبو حيان: البحر المحيط ٣٧٦/٧.

[٣] ابن جني: المحتسب ٢٧٢/٢.

[٤] السهيلي: نتائج الفكر في النحو ص٢٤٨.

المرفوع المتّصل أنْ يؤكّد أوّلا بضمير منفصل، نحو: قم أنت وزيد[1]، ويوجبون أن يكون فاعل فعل الأمر للمفرد المخاطب ضميرا مستترا؛ لأنّ الأمر لا يرفع الظاهر؛ لذلك أوجب كثير منهم، في الآية، أن يكون{وَزَوْجُكَ} فاعلا لفعل محذوف، والتقدير: وليسكن زوجك، ويكون من عطف الجملة على الجملة، ومنعوا أن يكون معطوفا على الفاعل المستكنّ في{اسْكُنْ}؛ لأن التركيب يؤول إلى: اسكن زوجُك؛ لأن العامل في المعطوف هو العامل في المعطوف عليه، وهذا لا يجوز، لامتناع أن يباشر العامل المعمول[2]. وقال ابن مالك[3]: "فلو كان ما بعد العاطف لا يصلح لمباشرة العامل، ولا هو بمعنى ما يصلح لمباشرته، أضمر له عامل، مدلول عليه بما قبل العاطف، وجعل من عطف الجمل، نحو: {اسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ} و: {فَاذْهَبْ[4] أَنتَ وَرَبُّكَ}[المائدة:٢٤]، فزوجك، وربك مرفوعان بـ ليسكن وليذهب، مضمرين، مدلول عليهما باسكن، واذهب. والمحوج إلى هذا التقدير أن فعل الأمر لا يرفع إلا ضمير المأمور المخاطب".

ولكنّ جماعة منهم سوّغت عطفه على الضمير المستكنّ في{اسْكُنْ}، عملا بقاعدة: يُغْتفر في التابع ما لا يُغْتفر في المتبوع. قال الصّبّان: "قوله: {وَزَوْجُكَ} عطف على المستتر في اسكن، وعَمَلُ فعل الأمر في الاسم الظاهر، إنما يمتنع إذا لم يكن تابعا، أما إذا كان تابعا، فلا؛ لأنه يُغْتفر في التابع ما لا يُغْتفر في المتبوع، فلا حاجة لما قيل: إنه فاعل لمحذوف، أي: وليسكن زوجك الجنة، على أنه يلزم عليه حذف الفعل المقرون بلام الأمر، وهو شاذ"[5].

ولا ريب أنّه من الأولى الأخذ بقاعدة يُغْتفر في التابع ما لا يُغْتفر في المتبوع، وعدّ{وَزَوْجُكَ} معطوفا مباشرة على فاعل{اسْكُنْ} المستتر. "فإذا امتنع أن يقع الاسم الظاهر فاعلا لفعل الأمر مباشرة، فلن يمتنع أن يكون المعطوف على هذا الفاعل اسما ظاهرا؛ لأنه تابع، أو ثان، ينطبق عليه ما سبق من التوسع، والتيسير؛ فلا داعي للتكلّف والتقدير"[6]. ورحم الله أبا جعفر النحاس إذ أجازَ أن يقال في غير القرآن: قمْ وزيدٌ، ولكنّه وصف مثل هذا التركيب بالبعدِ. وهذه عبارته: "ويجوز في غير القرآن على بُعْدٍ: قمْ وزيدٌ"[7].

---

[1] ابن جني: اللمع في العربية ص١٥٦. وينظر: العكبري: إملاء ما من به الرحمن ٣٠/١. وقال محقق اللمع، نقلا عن العلوي: في حاشيته: "وذلك لأن الضمير المرفوع صار كأنه جزء من الفعل، فإذا أُريد توكيد الاسم، أُظهر، ثُمّ أُكّدَ، كما تفصل في العطف سواء".

[2] ينظر: ابن هشام: مغني اللبيب ص ٥٥٧، ٧٥٤، والمرادي: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ١٠٢٥/٢.

[3] ابن مالك: شرح التسهيل ٣٧١/٣.

[4] في المطبوع: اذهب، بلا فاء.

[5] الصبان: حاشية الصبان على شرح الأشموني ١٣٨/٢. وينظر: الخفاجي: حاشية الشهاب الخفاجي على البيضاوي ١٤٣/٥.

[6] حسن: النحو الوافي ٦٣٧/٣. ٦٣٨، وينظر: ٦٥٦/٣.

[7] النحاس: إعراب القرآن ٢١٣/١.

ومثل الآية السابقة، ممّا فسّره الخفاجيّ[١]، والآلوسي[٢]، في ضوء قاعدة: يُغْتفر في التابع ما لا يُغْتفر في المتبوع، قوله تعالى: {فَاسْتَقِمْ كَمَا أُمِرْتَ وَمَن تَابَ مَعَكَ}[هود:١١٢]. فقد ذهب جماعة من النحويّين إلى أنّ{مَن} معطوف على الضمير المستتر في{فَاسْتَقِمْ}، وأنّ الفصل بالجار والمجرور أغنى عن تأكيد الضمير المستتر بضمير فصل[٣]، عملا بقاعدة: يغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع، ومن منع مثل هذا العطف اختار أنه فاعل لفعل محذوف، والتقدير: وليستقم من تاب معك؛ لأن الأمر لا يرفع الظاهر[٤]، وحينئذ تكون الجملة معطوفة على الجملة الأولى.

وأجاز الأنباري[٥]، والعكبري[٦] أن يكون في موضع نصب على أنه مفعول معه، والمعنى استقم مصاحبا لمن تاب، وقيل: وقيل: إنه مبتدأ وخبره محذوف، والتقدير: فليستقم، أو خبره: {مَعَكَ}[٧].

وأرى أنّ الرأي الأوّل، وأنّه معطوف على فاعل{فَاسْتَقِمْ}، بموجب قاعدة: يغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع، أولى، وأوفق؛ لعدم احتياجه إلى التقدير، والحذف.

(٩) عطف اسم على ضمير لا يصلح فيهما العامل:

استشكل الحلبيّ توجيه {وَسِرَاجًا}، من قوله عزّ وجلّ: {يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ شَاهِدًا وَمُبَشِّرًا وَنَذِيرًا * وَدَاعِيًا إِلَى اللَّهِ بِإِذْنِهِ وَسِرَاجًا مُّنِيرًا}[الأحزاب:٤٥ . ٤٦]، فذكر أنّه يجوز أنْ يكون معطوفا على ما تقدم؛ إمّا على التشبيه، وإمّا على حَذْفِ مضاف، والتقدير: أرسلناك شاهداً وذَا سراج مُنِير وذا كتاب بَيِّنٍ[٨]، وذكر الحلبيّ أنّ الفرّاء[٩] أجاز أَنْ يكون مفعولا مفعولا به لاسم فاعل محذوف، والتقدير: وتاليا سِراجا. ويعني بالسِّراج القرآن الكريم. ووفق رأي الفرّاء هذا يكون من عطفِ الصفات، وهي لموصوف واحد؛ لأنّ التاليَ هو المُرْسَلُ، ثُمّ ذكرَ فيه وجها ثالثا، جَوَّزَه الزمخشريّ، وهو أن يكون

---

[١] الخفاجي: حاشية الشهاب الخفاجى على البيضاوي ١٤٣/٥.

[٢] الآلوسي: روح المعاني ٣٤٧/٦.

[٣] الأنباري: البيان في غريب إعراب القرآن ٣٠/٢ . ٣١. وينظر: ابن عاشور: التحرير والتنوير ١٢/ ١٧٦.

[٤] ممّن ذهب إلى أنّ **(من)** معطوف على الضمير المستكنّ في **(استقم)** الزمخشريّ، غير أنّه لم يجعل عامله فعل الأمر للمخاطب، وإنّما أوّله بأمر للغائب. قال: "[وَمَنْ تابَ مَعَكَ] معطوف على المستتر في استقم. وإنما جاز العطف عليه ولم يؤكد بمنفصل لقيام الفاصل مقامه. والمعنى: فاستقم أنت وليستقم من تاب على الكفر وآمن معك" الكشاف ٢/ ٤٣٢.

[٥] الأنباري: البيان في غريب إعراب القرآن ٣٠/٢ . ٣١.

[٦] العكبري: التبيان في إعراب القرآن ٧١٧/٢.

[٧] الآلوسي: روح المعاني: ٣٤٧/٦.

[٨] وينظر: الزجاج: معاني القرآن وإعرابه ٢٣١/٤، والنحاس: إعراب القرآن ٣١٩/٣.

[٩] لم يناقش ذلك الفراء في كتابه (معاني القرآن).

معطوفا على الكاف، في{أَرْسَلْنَاكَ}. وفي قول الزمخشريّ عند الحلبي نظر؛ "لأنَّ السراج هو القرآن، ووَفْق هذا لا يُوصَفُ بالإرسال، بل يوصف بالإنزال. ولكن الحلبيّ عاد مرّة أخرى إلى قول الزمخشريّ، واعتل لجوازه بأمرين: الأمرُ الأوّلُ أنَّه حُمِلَ على المعنى، كقول الشاعر[1]:

عَلَفْتُها تِبْنًا وماءً باردًا حَتَّى شَتَتْ هَمَّالَةً عَيْنَاهَا

ويكونُ المعنى: أرسلناك دَاعِيًا إلى اللَّهِ وتالِيًا كتابًا بيِّنًا. وهذا المذهبُ هو مذهبُ الفراءِ، كما سبقَ. والأمرُ الثّاني أنّه يُغْتفر في الثواني ما لا يُغْتفر في الأوائل.

ولعلّ الإشكال في توجيه انتصاب {وَسِرَاجًا}يرتدّ إلى المراد من السراج. أهو الرسول، صلى الله عليه وسلّم، أو القرآن الكريم. فإذا كان المراد به الرسول، صلى الله عليه وسلم، كان معطوفا على الحال؛ {شَاهِدًا}، التي صاحبها الكاف في {أَرْسَلْنَاكَ}، والمعنى: وهاديًا من ظلام الضلالة إلى نور الهدى، كالسراج الذي يستضاء به، وأما إذا كان المراد به القرآن، فيحتمل أن يكون منصوبًا بمضمر، والمعنى: وتاليًا سراجًا، أو أن يكون معطوفًا على الكاف في {أَرْسَلْنَاكَ}، فيكون مفعولًا به، أو على {شَاهِدًا}، والتقدير: وذا سراج، فيكون حالًا، فحذف المضاف، وأُقيم المضاف إليه مقامهُ[2].

(١٠) عطف ضمير المفعول على ضمير الفاعل،

وهو لشيء واحد: (عطف المفرد)

يمثل هذه المسألة قوله تعالى: {وَيَجْعَلُونَ لِلّهِ الْبَنَاتِ سُبْحَانَهُ وَلَهُم مَّا يَشْتَهُون}[النحل:٥٧]. فالآية نصّ قرآني مشكل، وهذا الإشكال مُسبّب عن أنّ الفرّاء جوّز، بالإضافة إلى اختياره الرفع على الابتداء، أن يكون {مَّا} في موضع نصب، معطوفا على{الْبَنَاتِ}، كأنّه قيل: ويجعلون لأنفسهم ما يشتهون. قال: "ما في موضع رفع، ولو كانت نصبا على: ويجعلون لأنفسهم ما يشتهون، لكان صوابا"[3]، ثمّ شرع الفرّاء يعتلّ لمذهبه[4].

---

[1] البيت من الكامل، وهو بلا نسبة في: ابن جني: الخصائص ٤٣١/٢.

[2] الهمذاني: الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد ٢٦٠/٥.

[3] الفراء: معاني القرآن ١٠٥/٢

[4] من أراده، فليطلبه في (معاني القرآن) له ١٠٥/٢ . ١٠٦.

وهذا التأويل من الفرّاء مخالف للقاعدة النحويّة[1]؛ لأنّه يُفضي إلى أنْ يكون ضمير الفاعل، وضمير المفعول، لشيء واحد، أو بمعنًى آخر: يُفضي إلى تعدّي فعل المضمر المتّصل المرفوع بالفاعليّة، وهو واو{وَيَجْعَلُونَ} إلى ضميره المتّصل{وَلَهُمْ} المجرور بحرف الجر. وتأويل الفرّاء هذا يشبه نحو قولك: زيد مرّ به، أي: مرّ هو بنفسه، وهذا ممنوع عند البصريّين، ضعيف عند غيرهم، إلّا أن يُجعل مكان الضمير في{وَلَهُم} اسم ظاهر، فيقال: ولأنفسهم ما يشتهون ـ وقال الزجّاج: "العرب تستعمل في هذا الموضع: جعل لنفسه ما يشتهي"[2]، وقال النحّاس: "العرب لا تقول في مثل هذا: جعل فلان له كذا، وإنّما تقول: جعل لنفسه، ومثله: ضربت نفسي، ولا يُقال: ضربتُني"[3] ـ فلمّا لم يُجعل مكان{وَلَهُم}: ولأنفسهم، خُرّج مذهب الفرّاء على أنّه يُغتفر في التابع ما لا يُغتفر في المتبوع[4].

وقال البيضاويّ يومئ إلى مذهب الفرّاء، غير مستبعد إيّاه: "ويجوز في {مَّا يَشْتَهُون} الرفع بالابتداء، والنصب بالعطف على البنات، على أنّ الجعل بمعنى الاختيار، وهو وإن أفضى إلى أن يكون ضمير الفاعل والمفعول لشيء واحد، لكنّه لا يبعد تجويزه في المعطوف"[5].

وكان العكبريّ قد وجّه{مَّا} في الآية، وقبل تأويل الفرّاء، واعترض مَن اعترضه، حين أجاز النصب فيها، لكنْ عطفا على{نَصِيبًا}، من قوله تعالى في الآية السابقة: {وَيَجْعَلُونَ لِمَا لاَ يَعْلَمُونَ نَصِيبًا مِّمَّا رَزَقْنَاهُمْ}[النحل:٥٦] ، وأنّ المعنى عنده: ويجعلون ما يشتهون لهم، ثمّ ذكر أنّ قوما ضعّف هذا الوجه، قائلين: إنّه "لو كان كذلك، لقال: ولأنفسهم"، ثمّ قال في هذا الاعتراض: "وفيه نظر"[6].

ولعلّ ما يشهد لتأويل الفرّاء، ويعترض قاعدة من خالفه، إضافة إلى قاعدة: يغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع، وكما ذكر الآلوسيّ، وهو ما أميل إليه، قوله تعالى: {وَهُزِّي إِلَيْكِ بِجِذْعِ النَّخْلَةِ}[مريم:٢٥]، وقوله عزّ اسمه: {وَاضْمُمْ إِلَيْكَ جَنَاحَكَ}[القصص:٣٢] [7].

---

[1] وينظر: أبو حيان: البحر المحيط ٥٠٩٣/٥ . ٥٠٤.

[2] الزجاج: معاني القرآن وإعرابه ٢٠٦/٣.

[3] النحاس: إعراب القرآن ٣٩٨/٢.

[4] الخفاجي: حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي ٣٤٠/٥، والآلوسي: روح المعاني ٤٠٧/٧.

[5] البيضاوي: تفسير البيضاوي: ٤٠٤/٣.

[6] العكبري: التبيان في إعراب القرآن ٧٩٩/٢. وينظر في توجيه الآية أيضا: الأنباري: البيان في غريب إعراب القرآن ٧٩/٢.

[7] الآلوسي: روح المعاني ٤٠٧/٧.

ووجه الشهادة، والله أعلم، أنه قال: {إِلَيْكِ}، و{إِلَيْكَ}، ولم يقل: إلى نفسكِ، أو: إلى نفسكَ، مع أنّه تعدّى فعل المضمر المتّصل المرفوع بالفاعليّة، وهو ياء{وَهُزِّي} إلى ضميره المتّصل{إِلَيْكِ} المجرور بحرف الجرّ إلى. وكذا الآية الأخرى.

(١١) العطف على المضاف إلى أفعل التفضيل:

في أثناء بيانه معنى الآية؛ قولِه تعالى: {وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ النَّاسِ عَلَى حَيَاةٍ وَمِنَ الَّذِينَ أَشْرَكُواْ يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ}[البقرة:٩٦]، وعلامَ عُطف قولهُ تعالى: {وَمِنَ الَّذِينَ أَشْرَكُواْ}؟ ذكر أبو حيّان[١]، وتبعه السمين الحلبيّ[٢]، أنّ الواو يجوز أن تكون لعطف مفرد على مفرد، أو عطف جملة على جملة.

فإذا كانت لعطف مفرد على مفرد أنبأ أبو حيّان أنّ (مِنَ الَّذِينَ أَشْرَكُواْ) يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مُتَّصِلًا، دَاخِلًا تَحْتَ أَفْعَلِ التَّفْضِيلِ، فيكونَ معطوفا على {النَّاسِ}، وأنّ ذَلِكَ مِنَ الْحَمْلِ عَلَى الْمَعْنَى، وأَنَّ مَعْنَى {أَحْرَصَ النَّاسِ}: أَحْرَصُ مِنَ النَّاسِ؛ أي: أنّهَ لا بُدَّ مِنْ ذِكْرِ(مِنْ)، بعد أفعلِ التفضيل؛ "لِأَنَّ أَحْرَصَ النَّاسِ جَرَى عَلَى الْيَهُودِ، فَلَوْ عَطَفْتَ بِغَيْرِ (مِنْ)، لَكَانَ مَعْطُوفًا عَلَى النَّاسِ، فَيَكُونُ فِي الْمَعْنَى: وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا، فَكَانَ أَفْعَلُ يُضَافُ إِلَى غَيْرِ مَا انْدَرَجَ تَحْتَهُ؛ لِأَنَّ الْيَهُودَ لَيْسُوا مِنَ الْمُشْرِكِينَ[٣]؛ ولكنّ أبا حيّان، ووفق هذا الاتصال، أجاز العطف، وصحّحه من غير تقدير (من)؛ معتلًّا بأنَّ "الثَّوَانِيَ فِي الْعَطْفِ يَجُوزُ فِيهَا مَا لَا يَجُوزُ فِي الْأَوَائِلِ". وذكرَ أبو حيان وجها ثالثا، يحتمله تركيب الجملة، وهو أنّ ثمَّ حذفا لأفعل التفضيل؛ (أحرص)، قبل الواو؛ لدلالة المتقدّم عليه، وأنّ المعنى: وَأَحْرَصُ مِنَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا. وذكر أبو حيّان عن بعضهم وجها رابعا، وهو أنه معطوف على الضمير في قوله: {وَلَتَجِدَنَّهُمْ}، والمعنى: وَلَتَجِدَنَّهُمْ وَطَائِفَةً مِنَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا أَحْرَصَ النَّاسِ عَلَى حَيَاةٍ. وأشار أبو حيان إلى أنّه، وفق هذا الوجه، يكون في الكلام تقديم، وتأخير؛ وعليه يكون هذا الوجه صحيحا من حيث المعنى، ولكنّ اللفظ والتركيب ينبو عنه، ويخرجه عن الفصاحة، وأنّه "لَا ضَرُورَةَ تَدْعُو إِلَى أن يَكُونَ ذَلِكَ مِنْ بَابِ التَّقْدِيمِ وَالتَّأْخِيرِ، لَا سِيَّمَا عَلَى قَوْلِ مَنْ يَخُصُّ التَّقْدِيمَ وَالتَّأْخِيرَ بِالضَّرُورَةِ".

---

[١] أبو حيان: البحر المحيط ٣١٣/١.

[٢] السمين الحلبي: الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ٣٠٨/١.

[٣] ذكر المفسرون أنّ الَّذِينَ أَشْرَكُوا هم: إمّا الْمَجُوسُ؛ لِعِبَادَتِهِمُ النُّورَ وَالظُّلْمَةَ. وَقِيلَ: لعبادتهم النَّارَ، وإمّا مُشْرِكُو الْعَرَبِ؛ لِعِبَادَتِهِمُ الْأَصْنَامَ، وَاتِّخَاذِهِمْ آلِهَةً مَعَ اللَّهِ، وإمّا قَوْمٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ.

وذكر أبو حيّان أنّه إذا كانت الواو لعطف جملة على جملة، يكون {مِنَ الَّذِينَ أَشْرَكُواْ} مُنْقَطِعًا مِنَ الدُّخُولِ تَحْتَ أَفْعَلِ التَّفْضِيلِ، وَيَكُونُ ابتداءَ إِخْبَارٍ عَنْ قَوْمٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ، يَوَدُّونَ طُولَ الْحَيَاةِ أَيْضًا.

وكان النحّاس[1] ناقش قبل أبي حيّان {وَمِنَ الَّذِينَ أَشْرَكُواْ}، فأجاز فيه وجهينِ: الأوّلُ أن يكون على حذف: أحرص، والتقدير: وأحرص، ليصحّ عطف اسمٍ؛ (مَن)، على اسمٍ؛ الناسِ، والوجه الثاني جعله جائزا في العربية، ولكنّ معنى الآية لا يحتمله، وهو أن يكون الكلام مستأنفا، وأنّ المعنى: من الّذين أشركوا قوم يودّ أحدُهم، فيكون قولهُ: يَوَدُّ أَحَدُهُمْ} صِفَةً لِمُبْتَدَأٍ مَحْذُوفٍ.

ووقف العكبري[2] على الآية بعد النحّاس، وقبل أبي حيان، فأجاز في {وَمِنَ الَّذِينَ أَشْرَكُواْ} وجهين: أحدهما أن تكون معطوفة على {النَّاسِ} في المعنى، وأنّ التقدير: أَحْرَصُ مِنَ النَّاسِ؛ أي: الذين في زمانهم، وأحرص من الّذين أشركوا، يعني المجوس. والوجه الثاني أن يكون الكلام مستأنفا، والمعنى: ومن الذين أشركوا قوم يودّ أحدهم، أو: من يودّ أحدُهم.

وأيّاما يكن من أمر، فقد تحصّل في الآية الآتي:

١ . أنّ الواو عطفت (مِنَ الَّذِينَ أَشْرَكُواْ) على {النَّاسِ}، وأنّ (مِن) مقدّرة بعد (أحرص)، وأنّ المعنى: أَحْرَص مِنَ النَّاسِ، ومن الّذين أشركوا.

٢ . أنّ الواو عطفت (مِنَ الَّذِينَ أَشْرَكُواْ) على {النَّاسِ}، من غير تقدير (من) قبل {النَّاسِ}، وَفق مبدأ: الثَّوَانِي فِي الْعَطْفِ يَجُوزُ فِيهَا مَا لَا يَجُوزُ فِي الْأَوَائِلِ.

٣ . أنّ الواو عطفت (مِنَ الَّذِينَ أَشْرَكُواْ) على {النَّاسِ}، وأنّ ثمَّ حذفا لأفعل التفضيل؛ (أحرص)، قبل الواو؛ لدلالة المتقدّم عليه، وأنّ المعنى: أحرص الناس، وأحرص مِنَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا.

٤ . أنّ الواو عطفت (مِنَ الَّذِينَ أَشْرَكُواْ) على الضمير في قوله: {وَلَتَجِدَنَّهُمْ}، والمعنى: وَلَتَجِدَنَّهُمْ وَطَائِفَةً مِنَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا أَحْرَصَ النَّاسِ عَلَى حَيَاةٍ، وأنّ في الكلام تقديما وتأخيرا.

٥ . أنّ الواو عطفت جملة: (وَمِنَ الَّذِينَ أَشْرَكُواْ يَوَدُّ أحدُهم) على جملة: {ولتجدنّهم أحرص النَّاسِ}.

٦، أنّ الواو في (ومِنَ الَّذِينَ أَشْرَكُواْ) استئنافيّة، وأنّ المعنى: من الّذين أشركوا قوم يودّ أحدُهم.

---

[1] النحاس: إعراب القرآن ٢٤٩/١.

[2] العكبري: التبيان في إعراب القرآن ٩٥/١.

(١٢) عطف الاسم الصريح على موضع لو وما في حيّزها:

يمثّل هذه المسألة عدُّ {وَالْبَحْرُ} معطوفا على المصدر المؤوّل بعد لو، في قوله تعالى: {وَلَوْ أَنَّمَا فِي الأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلاَمٌ وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ مِن بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَّا نَفِدَتْ كَلِمَاتُ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيم}[لقمان:٢٧].

أنبأ الحلبيّ[١]، وتابعه الخفاجيّ[٢] والآلوسيّ[٣]، أن الرفع في{وَالْبَحْرُ} من وجهين: الأوّل[٤] أن يكون معطوفا على موضعِ أنّ، وما في حيِّزها، ثمّ أنبأ أنَّ في (أنّ) الواقعة بعد (لو) مذهبين: مذهب سيبويه الرفع على الابتداء[٥]، ومذهب المبرّد الرفع على الفاعليّة بفعل محذوف[٦]، ثُمّ ذكر أنّ تقدير العطف، وَفْق رأي سيبويه، يؤول إلى: ولو البحر، ومعلوم أنّه لا يلي (لو) المبتدأ اسما صريحا، إلاّ في الضرورة، كقول الشاعر[٧]:

لَوْ بِغَيْرِ المَاءِ حَلْقِي شَرِقٌ كُنْتُ كَالغَصَّانِ بِالمَاءِ اعْتِصَارِي

فاحتجّ لسيبويه "بأنّه يُغْتفر في المعطوفِ ما لا يُغْتفر في المعطوفِ عليه، كقولهم: رُبَّ رجلٍ وأخيه يقولان ذلك"، ومعلوم أنّ ربّ لا تدخل إلّا على نكرة، لأن التقدير: ربّ أخيه، ولكنّ ذلك جائز؛ لأنّه يُغْتفر في المعطوفِ ما لا يُغْتفر في المعطوفِ عليه.

ووفق مذهب المبرّد يكون التقدير: ولو ثبت كون الأشجار أقلامًا، وثبت البحر ممدودًا بسبعة أبحر. واحتجّ بعضهم لصحّة العطف، وَفقَ هذا المذهب، بأنّ (أنَّ) المفتوحة في مثل هذا الموضع "بمنزلة (إنّ)المكسورة، لأن محلها الرفع على الفاعلية، والفاعل والمبتدأ سيّان، من حيث إنّ كل واحد منهما مخبر عنه، غير أن خبر الفاعل مقدم عليه، وخبر

---

[١] السمين الحلبي: الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ٤٢٠/٥.

[٢] الخفاجي: حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي ١٤٠/٧.

[٣] الآلوسي: روح المعاني ٩٨/١١.

[٤] والوجه الثاني أنّه مبتدأ، خبره جملة يَمُدُّه. والجملة في موضع الحال، والمعنى: ولو أن الأشجار أقلام في حال كون البحر ممدودًا بسبعة أبحر. وينظر: أبو حيان: ارتشاف الضرب ٥٢٣/٢.

[٥] سيبويه: الكتاب ١٢١/٣. قال سيبويه: "وتقول: لو أنّه ذاهب لكان خيرا له، فأنّ مبنيّة على لو كما كانت مبنيّة على لولا، كأنك قلت: لو ذاك، ثم جعلت أنّ وما بعدها في موضعه، فهذا تمثيل وإن كانوا لا يبنون على لو غير أنّ".

[٦] المبرد: المقتضب ٧٧/٣. قال المبرد: "ولو لا تقع إلا على فعل. فإن قدمت الاسم قبل الفعل فيها، كان على فعل مضمر، وذلك كقوله عز وجل: {قُل لَّوْ أَنتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَآئِنَ رَحْمَةِ رَبِّي}[الإسراء:١٠٠]. إنّما {أَنتُمْ} رفع بفعل يفسره ما بعده".

[٧] البيت من الرمل، وهو لعدي بن زيد الطائي في ديوانه ص٩٣. وينظر: خزانة الأدب: ٥٩٤/٣ وما بعدها.

المبتدأ مؤخر عنه، فلما كان كذلك، ساغ لك العطف على محل (أنَّ)، ومعمولها هنا، كما يجوز لك في المكسورة؛ لما ذكرت، بخلاف قولك: علمت أن زيدًا منطلق وعمرو"[1].

وكان النحّاس[2] ذكرَ أنّ {وَالْبَحْرُ} مرفوع من جهتين: أنّه معطوف على الموضع؛ موضع اسم (أنّ)، والجهة الأخرى أنّ الواو واو الحال؛ أي: أنّه مبتدأ[3]. ونقل النحّاس أنّ يونس بن حبيب حكى عن ابن أبي عمرو بن العلاء أنّه قال: "ما أعرف للرفع وجهًا، إلّا أن يُجعل البحر أقلاما"[4]. وسيبويه هو مَن عدّ الواو تؤدّي عن الحال، وأن المعنى: والبحرُ هذا أمره، وماثل سيبويه قراءة الرفع بنحو "قولك: لو ضربتَ عبدَ الله وزيدٌ قائم، ما ضرك، أي لو ضربت عبد الله، وزيدٌ في هذه الحال، كأنه قال: ولو أن ما فى الأرض من شجرة أقلامٌ، والبحرُ هذا أمره، ما نفدت كلمات الله"[5].

واستشكل ابن جنّي[6] الآية، فرأى أنَّ الواو في {وَالْبَحْرُ} يجوز أن تكون واو العطف، وأنْ تكون واو الحال، فإذا كانت للعطف، كان ما بعدها معطوفا على موضع (أنّ) واسمها، وإن كانت (أَنّ) مفتوحة، وماثله بالعطف على موضعها في قوله تعالى: {أَنَّ اللّهَ بَرِيءٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ}[التوبة:٣]، واستدلّ ابن جنّي على صحة العطف هنا، وأن الواو ليست بواو حال، بقراءة أبي عمرو بن العلاء، وغيره: {وَالْبَحْرَ يَمُدُّه}، بالنصب، فهذا عطف على (ما) لا محالة. وأمّا كونها واو الحال، فيشهدُ لذلك، وَفق قول ابن جنّي، قراءة طلحة بن مصرف: {وَبَحْرٌ يُمِدُّه}، والمعنى: وهناك بحر يمده من بعده سبعة أبحر، فهذه، لا محالة، واو حال.

كما ناقش العكبري[7] الآية، وأنبأ أنّه يجوز في {وَالْبَحْرُ} أن يكون معطوفًا على موضع اسم (أنّ)، من دون أن يعتلّ لهذا العطف، كما أجازَ أن يكون مستأنفا.

كما استشكل توجيه الآية؛{وَالْبَحْرُ}، ابنُ الحاجب[1]، فرأى أنّه معطوف على ما هو في معنى الكون المقدر؛ أي: أنّه معطوف على أنّ، واسمها، وخبرها جميعاً، والتقدير: ولو ثبت كون ما في الأرض من شجرة أقلاماً والبحر؛ وبناءً على

---

[1] الهمذاني: الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد ٥/ ٢١٧ . ٢١٨.

[2] النحاس: إعراب القرآن ٢٨٧/٣.

[3] ممن نصّ على أنّه مبتدأ الأخفش، لكنه لم يُبيّن معنى الواو. الأخفش: معاني القرآن ٢/ ٤٧٨.

[4] وقال الفراء: "قراءة عبد الله (وبَحْر يمدّه سبعة أبحر) ...وقول عبد الله يقوي الرفع". الفراء: معاني القرآن: ٢/ ٣٢٩.

[5] سيبويه: الكتاب ١٤٤/٢.

[6] ابن جنّي: المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها ١٦٩/٢.

[7] العكبري: التبيان في إعراب القرآن ١٠٤٥/٢.

ذلك منع أن يكون (يمده) خبرًا؛ لأن الفاعل لا خبر له، وأوجب أن يكون حالاً، والمعنى: ولو ثبت البحر في حال كونه ممدوداً بسبعة أبحر، ثمّ ذكر أنّه لا يستقيم أن يُعدّ؛{الْبَحْرُ} معطوفا على موضع (أن)؛ "لأن العطف على الموضع في (أن) شرطه أن تكون مكسورة، مثل: إن زيداً قائم وعمرو، أو في تأويل المكسورة في الأصل، مثل: علمت أن زيداً قائم وعمرو، ومثل: {أَنَّ اللّهَ بَرِيءٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ}؛ لوقوعه بعد قوله: وأذان، بمعنى: وإعلام. فكان مثل قولك: علمت أن زيداً قائم وعمرو. وإنما لم يعطف على المفتوحة لفظاً ومعنى؛ لأنها واسمها وخبرها بتأويل جزء واحد مشرك لـ (أنّ)، فلو ذهبت تقدر (أن) في حكم العدم، لأخللت بموضوعها، بخلاف "إن" المكسورة، فإنها لا تغير المعنى، فجاز تقدير عدمها؛ لكونها للتأكيد المحض، كما جاز تقدير عدم الباء المؤكدة، في قولك: فلسنا بالجبال ولا الحديدا".

ومهما يكن الأمر، فقد ظهر من بيان آراء أهل العربية، ونقاشهم توجيه{وَالْبَحْرُ}، أوجه متعدّدة، تدلّ على خلاف، غير خاف أمرُه في هذه اللفظة[٢]. ولو أنّ الجميع اكتفى بعدّ الواو للعطف، وأنّ{وَالْبَحْرُ} معطوف على اسم (أنَّ) وحده، أخذًا بمبدأ: يُغْتفر في المعطوفِ ما لا يُغْتفر في المعطوفِ عليه، وبظاهر التركيب القرآني، بلا افتعال لتقدير، أو تأويل، وبلا افتراض عللٍ، ومحذورات، ظاهرُ التركيب لا يحتملها؛ أقرب إلى روح اللغة، وأسلم. ولنا في العطف في قوله تعالى: {أَنَّ اللّهَ بَرِيءٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ} ما يساندُ، هذا المذهب، ويعاضده أيضًا.

(١٣) عطف المعرفة على موضع مجرور (من) الزائدة:

اشترط جمهور النحويّين تنكير مجرور (مِن) الزائدة بعد النفي[٣]؛ وبناء على هذا الاشتراط استُشكل رأيُ مَن جعل (ما) الثانية موصولة، محلّها النصب، عطفا على موضع{جُندٍ}، من قوله تعالى: {وَمَا أَنزَلْنَا عَلَى قَوْمِهِ مِن بَعْدِهِ مِنْ جُندٍ مِّنَ السَّمَاء وَمَا كُنَّا مُنزِلِين}[يس:٢٨] ؛ لأنّ التقدير يؤول إلى: وما أنزلنا على قومه من بعده ممّا . من الّذي . كنّا منزليه على الّذين من قبلهم، أي يؤول إلى: وما أنزلنا على قومه من بعده جندا من السماء وما أنزلنا الّذي كنّا منزليه على

---

[١] ابن الحاجب: أمالي ابن الحاجب ١/١٥٨، وما بعدها.

[٢] وينظر، أيضا: ابن الحاجب: أمالي ابن الحاجب ١/١٥٨، وما بعدها.

[٣] ينظر: ابن هشام: مغني اللبيب ص ٤٢٥ وما بعدها.

الّذين من قبلهم؛ فتدخل مِن الزائدة بعد النفي على المعرفة، إلّا أنّ هذا الإشكال يندفع؛ لأنّ{وَمَا} تابع، والتابع يجوز فيه ما لا يجوز في غيره[١].

وكان ممّن رأى أنّ ما هذه اسم موصول، معطوف على موضع{جُندٍ}العكبريّ، بل إنّه أجاز، أيضا، أنْ تكون نافية، أو زائدة، والمعنى: وقد كنّا منزلين[٢]. وتبع العكبريَّ في عدّها نافية، أو زائدة بعضُ المعربين المحدثين[٣].

وممّن رأى، أيضا، أنها موصولة الزمخشريّ، والهمذاني[٤]، والبيضاويّ[٥]. ورأي الزمخشري هذا نقله عنه ابن هشام حين قال: "وجوّز الزمخشريّ في {وَمَا أَنزَلْنَا عَلَى قَوْمِهِ مِن بَعْدِهِ مِنْ جُندٍ مِّنَ السَّمَاء وَمَا كُنَّا مُنزِلِين} الآية؛ كون المعنى: ومن الّذي كنّا منزلين، فجوّز زيادتها مع المعرفة"[٦]. ولكن الّذي في (الكشاف) تأويل ينبئ عن أنّها نافية، لا موصولة. ففيه: "فإن قلت: وما معنى قوله: {وَمَا كُنَّا مُنزِلِين}؟ قلت: معناه: وما كان يصحّ في حكمتنا أن ننزّل في إهلاك قوم حبيب جندا من السماء"[٧]. والّذي يؤكّد هذا، أنّها نافية عند الزمخشريّ، أنّ أبا حيّان، أيضا، عدّها نافية، وجاء بتأويل الزمخشريّ عينه، حين قال: "والظاهر أنّ ما في قوله: {وَمَا كُنَّا مُنزِلِين} نافية، فالمعنى قريب من معنى الجملة قبلها، أي: وما كان يصحّ في حكمنا أنْ ننزّل في إهلاكهم جنداً من السماء"[٨].

وفي الوقت نفسه تعقّب أبو حيّان مَن رأى أنّ ما الثانية في الآية زائدة، فأنبأ أنّ هذا الرأي ليس بشيء، وتعقّب، أيضا، مَن رأى أنّها اسم معطوف على جند، وأنّ المراد: من جند ومن الّذي كنّا منزلين على الأمم مثلهم، وأنبه إلى أنّ هذا التقدير "تقدير لا يصحّ، لأنّ (مِن) في {مِنْ جُندٍ} زائدة. ومذهب البصريين[٩]، غير الأخفش[١٠]، أنّ لزيادتها شرطين: أحدهما أن يكون قبلها نفي، أو نهي، أو استفهام، والثاني أن يكون بعدها نكرة، وإن كان كذلك، فلا يجوز أن يكون

---

[١] الخفاجي: حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي ٢٣٧/٧، والآلوسي: روح المعاني ٣/١٢ . ٤.

[٢] العكبري: التبيان في إعراب القرآن ١٠٨٠/٢ . ١٠٨١.

[٣] ينظر: دعاس: إعراب القرآن الكريم ٩١/٣.

[٤] الهمذاني: الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد ٣٤٥/٥.

[٥] البيضاوي: تفسير البيضاوي ٤٣١/٤.

[٦] ابن هشام: مغني اللبيب ص ٤٢٨.

[٧] الزمخشري: الكشاف ٣٢٠/٣.

[٨] أبو حيان: البحر المحيط ٣٣١/٧.

[٩] وينظر: النحاس: إعراب القرآن ٣٤/٢.

[١٠] ينظر مذهب الأخفش في: الأخفش: معاني القرآن ص٩٨، ٩٩، ٢٠٩، ٢٢٣، ٢٥٤، ٢٧٤، ٢٩٠، ٣٠٧ ، ٤٥٨.

المعطوف على النكرة معرفة؛ لا يجوز: ما ضربت من رجل ولا زيد، وإنّه لا يجوز: ولا من زيد، وهو قَدَر المعطوف بالذي، وهو معرفة، فلا يعطف على النكرة المجرورة بمن الزائدة"[١].

أقول: أمّا كونها زائدة، فبعيد؛ لأنّ زيادتها غير معهودة في مثل هذا التركيب[٢]، وقد قال، أيضا، الآلوسيّ: "ومن أبعد ما يكون قول أبي البقاء: يجوز أن تكون ما زائدة؛ أي: وقد كنّا منزلين على غيرهم جندا من السماء، بل هو ليس بشيء"[٣]؛ بشيء"[٣]؛ وأمّا كونها نافية، فمحتمل؛ لكون معناها قريبا من معنى الجملة قبلها، كما قال أبو حيّان، وكذا كونها اسما موصولا، وإن أدّى ذلك إلى أن يُباشر العامل الزائد معرفة؛ فلنا في قاعدة: يجوز في التابع ما لا يجوز في غيره، ما يبيح ذلك، ولا يُبعده؛ وفي أنّ الكسائيّ[٤] وهشاما[٥]، من الكوفيّين، أجازا في الواجب، أيضا ،كالأخفش. وقد يكون الأولى إن كانت اسما أن تكون نكرة موصوفة، عندها يصحّ عطفها على معمول من الزائدة[٦]، بلا إشكال.

(١٤) عطف مصدر على مصدر مختلفي المعنى والعامل:

وقف العكبري[٧] على إعراب {طَوْعًا وَكَرْهًا} من قوله تعالى: {أَفَغَيْرَ دِينِ اللَّهِ يَبْغُونَ وَلَهُ أَسْلَمَ مَن فِي السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ طَوْعًا وَكَرْهًا وَإِلَيْهِ يُرْجَعُون}[آل عمران:٨٣]، فأجاز فيهما وجهين: الأول أنهما مصدران في موضع الحال[٨]، والثاني أنهما مصدران "على غير الصّدْرِ؛ لأنّ أسلم بمعنى انقاد، وأطاع"؛ يريد: أنهما ليس من لفظ الفعل المتقدّم؛ (أسلم)؛ لذا عدّهما بعضهم[٩] مفعولين مطلقين لفعلين محذوفين.

ونقل الحلبيّ توجيه العكبريّ نصب المصدرين {طَوْعًا وَكَرْهًا}، فقبل أن يكون مصدرين في موضع الحال، وأنّ التقدير: طائعين وكارهين، ولكنّه اعترض الوجه الثاني، وإنْ أُخذ بقاعدة: يُغْتفر في الثواني ما لا يُغْتفر في الأوائل؛ لأنّ هذه القاعدة غير نافعة في عدّهما مصدرين على غير الصدر. فالمصدر {طَوْعًا} لو عُدَّ مصدرا منصوبا مرادفا لمصدر

---

[١] أبو حيان: البحر المحيط ٣٣١/٧ . ٣٣٢.

[٢] ما قلته مبنيّ على ما ذكره ابن هشام عن مواضع زيادتها في مغني اللبيب ص ٤٠٣ . ٤١٤.

[٣] الآلوسي: روح المعاني ٤/١٢.

[٤] الفراء: معاني القرآن ٣١٧/١، والقيسي: مشكل إعراب القرآن ٢٣٥/١، وابن مالك: تسهيل الفوائد ص٦٢.

[٥] الأنباري: الزاهر في معاني كلمات الناس ١٠٩/١، والهروي: الأزهية في علم الحروف ص٢٢٨، وأبو حيان: ارتشاف الضرب ٤٤٤/٢، وابن عقيل: المساعد ٢٥١/٢، والمرادي: الجنى الداني ص٣١٨، والسيوطي: همع الهوامع ٢١٥/٤.

[٦] الخفاجي: حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي ٢٣٧/٧، والآلوسي: روح المعاني ٤/١٢.

[٧] العكبري: التبيان في إعراب القرآن ٢٧٧/١.

[٨] وهو رأي النحاس: النحاس: إعراب القرآن ١٣٩١. وينظر: الهمذاني: الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد ٦٦٨/٣.

[٩] محيي الدّين الدرويش: إعراب القرآن وبيانه ٥٥٤/١.

العامل فيه أسلم، الذي يعني: انقاد وأطاع[1]؛ لما جاز ذلك في {وَكَرْهًا}؛ لأن معناه خلاف هذا المعنى، إذًا، فلو حمل على مبدأ الاغتفار، لأدّى ذلكَ أنْ يعدّ المصدران بمعنى الانقياد والطاعة، وهذا ما لا يحتمله {وَكَرْهًا}. وهذا كلامه: "قوله: {طَوْعًا وَكَرْهًا}، فيهما وجهان: أحدهما: أنّهما مصدران في موضع الحال[2]، والتقدير: طائعين وكارهين. والثاني: أنّهما مصدران على غير الصدر[3]، قال أبو البقاء[4]: لأنَّ أسلم بمعنى انقاد وأطاع ... وفيه نظر من حيث إنّ هذا ماشٍ ماشٍ في طوعا؛ لموافقته لمعنى الفعل قبله، وأمّا كرها، فكيف يقال فيه ذلك، والقول بأنّه يُغْتفر في الثواني ما لا يُغْتفر في الأوائل غيرُ نافعٍ هنا"[5].

وفي ظنّي ليس ثمّ ما يمنع قبول الوجه الثاني وفق قاعدة: يُغْتفر في الثواني ما لا يُغْتفر في الأوائل؛ ذلك أنّ مبدأ الاغتفار أخصّ سماته أنّه يسع ما بدا أنّه خارج عن النظام اللغويّ المألوف.

(١٥) توكيد ضمير النصب بالضمير أنت:

ذكر الزجّاج في كتاب (إعراب القرآن)، المنسوب إليه[6]، تحت عنوان "ما جاء في التنزيل من هو وأنت فصلاً، ويسميه الكوفيون بالعماد"؛ أنّ هذا الضمير يجيء بين المبتدأ والخبر، وما أصله كذلك كباب كان، وإنّ، ومفعولي ظنّ، وجعل من ذلك {أَنتَ} في قوله تعالى: {إِنَّكَ أَنتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمِ}[7][البقرة:٣٢]، ثُمّ ذكر أنّه يجوز في هذا الضمير، في هذه الآية، الآية، ثلاثة أوجه: الأوّل أنْ يكون مبتدأ ثانيا، وما بعده خبر، والجملة خبر إنّ، والثاني: أنْ يكون ضمير فصل لا محلّ له من الإعراب، والثالث، وهو ما يعنينا هاهنا، أن يكون في موضع نصب صفة[8] للكاف، وهذا الوجه مشكل، لأنّ أنت من ضمائر الرفع، فكيف جاز أن يكون تابعا للمنصوب؟ فأنبأ الزجّاج أن ضمير الرفع، والنصب لا يجوز أن يُجرّا بحرف الجرّ، فلا يُقال: مررت بأنت، أو بإياك، في حين يجوز أن يقع هذان الضميران تابعين للمجرور والمنصوب،

---

[1] أشار النحاة إلى مواضع النيابة عن المصدر (المفعول المطلق)، وذكروا منها مرادف المصدر. ينظر: الصبان: حاشية الصبان على شرح الأشموني ١١٣/٢، والحلواني: الواضح في النحو والصرف "قسم النحو" ص ٢٣٨.

[2] النحاس: إعراب القرآن ٣٩٢/١.

[3] ينظر: أبو حيان: البحر المحيط ٥١٦/٢.

[4] ينظر: العكبري: التبيان في إعراب القرآن ٢٧٧/١.

[5] السمين الحلبي: الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ١٢٨/٢.

[6] لعلّه من المفيد أن أشير، هاهنا، إلى أنّ الأستاذ المحقّق أحمد راتب النفّاخ قد محّص أمر هذا الكتاب، وصحّح نسبته إلى أبي الحسين جامع العلوم. تنظر مقالته بمجلّة مجمع اللّغة العربيّة بدمشق ١٩٧٣م.

[7] ومثله قوله تعالى: {إِنَّكَ أَنتَ السَّمِيعُ الْعَلِيم} [البقرة:١٢٧]، و[آل عمران:٣٥]

[8] لعلّه يريد بذلك أنّه توكيد، ومعلوم أنّ الضمير لا يوصف، ولا يوصف به. تنظر هذه القاعدة في: الأستراباذي: شرح الكاقية ٣١١/١.

نحو: مررت بك أنت ورأيتك أنت، ومن ذلك قوله تعالى: {إِنَّكَ أَنتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيم}؛ بناء على قاعدة: "يجوز في التابع ما لا يجوز في المتبوع"[١].

ووقف البيضاوي على الآية، وذكر في الضمير وجهين فقط، أحدهما أنه فصل لا محلّ له من الإعراب، والثاني أنّه توكيد للكاف في إنّك، كما كان توكيدا للكاف في قولك: مررت بك، بناء على أنّه يسوغ في التابع ما لا يسوغ في المتبوع، وماثل ذلك بجواز نحو: يا هذا الرجل، وإن لم يجُز: يا الرجل[٢]. وهذا كلامه: "... وأنت فصل، وقيل[٣] تأكيد للكاف كما في قولك: مررت بك أنت، وإنْ لم يجُز مررت بأنت، إذ التابع يسوغ فيه ما لا يسوغ في المتبوع، ولذلك جاز: يا هذا الرجل، ولم يجز: يا الرجل"[٤].

وناقش أبو حيان[٥] موضع الضمير في الآية، فذكر أنّه يجوز أن يكون ابتداء، وفصلا، وتأكيدا، دون أن يحمل الوجه الأخير على قاعدة: يجوز في التابع ما لا يجوز في المتبوع.

وفي الحديث اكتفى بعضهم بعدّ الضمير في الآية، وما شابهها ضمير فصل[٦] لا محلّ له من الإعراب، وجعله آخرون ضميرا منفصلا مبتدأ[٧]، وعدّه فريق ثالث ضمير رفع منفصلا مبنيّا على الفتح في محل نصب توكيدا للكاف[٨]، دون حمله على قاعدة: يجوز في التابع ما لا يجوز في المتبوع.

أقول: اختلف النحويّون[٩] في موضع هذا الضمير من الإعراب، وتشتت آراؤهم في ذلك. فمنهم مَن يرى أنّه اسم ملغى، لا موضع له من الإعراب، ومنهم مَن يرى أنّه يعرب بحسب ما قبله؛ لأنّه توكيد لما قبله، فيكون محلّه الإعرابيّ رفعا بين المبتدأ والخبر، وبين معمولي كان، ونصبا بين معمولي إنّ، وبين معمولي ظنّ، ومنهم من يرى أنّ موضعه الإعرابي بحسب ما بعده؛ لأنّه مع ما بعده كالشيء الواحد، فيكون محلّه الإعرابيّ رفعا بين المبتدأ والخبر، وبين معمولي

---

[١] الزجاج: إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج ٥٤٠/٢.
[٢] السيوطي: الأشباه والنظائر ٣٢٠/١.
[٣] وهو قول الزجاج كما مرّ.
[٤] البيضاوي: تفسير البيضاوي ٢٨٩/١.
[٥] أبو حيان: البحر المحيط، تحقيق صدقي جميل ٦٢٠/١.
[٦] صافي: الجدول في إعراب القرآن الكريم ٢٦٣/١.
[٧] الدعاس: إعراب القرآن ٥٥/١.
[٨] صالح: الإعراب المفصل لكتاب الله المرتل ١٦٢/١.
[٩] يراجع هذا الخلاف في: الجبالي: الخلاف النحوي الكوفي ص١٩٠.

إنّ، ونصبا بين معمولي كان، وبين معمولي ظنّ، ومنهم من يرى، وهو الفرّاءُ[1]، أنّه مبتدأ، وما بعده خبر، والجملة جزء من المبتدأ الأوّل، وإذا دخل على الجملة عامل نصب بقي ما بعد هذا الضمير مرفوعا؛ لكونه خبرا عنه، نحو: رأيت زيدا هو المنطلقُ. ولم أقع على كونه نعتا لما قبله، إلّا عند الزجّاج، في كتاب (إعراب القرآن) المنسوب إليه.

وفي ظنّي أنّ عدّ هذا الضمير اسما ملغى، لا موضع له من الإعراب؛ جيء به لغرض التأكيد، أسلم الآراء، لسلامته من أيّ اعتراض؛ "لأنّه، حينئذٍ، لا يترتّب عليه شيء في النطق، فضلاً عن البعد في تقدير الموضع المزعوم"[2].

(١٦) عطف المعرفة على النكرة،

وإبدال المعطوف والمعطوف عليه معا من النكرة:

وممّا يتّصل بمعنى الأوائل والثواني معنى البعد والقرب، فأحدهما بالنظر إلى الآخر أوّل، والآخر ثان، وقد جعلت هذه المباحثة ضمن مقصد الدراسة لهذا المعنى.

فهذه المباحثة تتّصل بأفراد هذه الدراسة، ولو بوجه، من جهة العطف، معنى هذه المسألة. ففي أثناء بيانه قراءة ابن مسعود: (وَمَكْرًا سَيِّئًا) قولَه تعالى: {وَمَكْرَ السَّيِّئُ}، من قوله تعالى: {فَلَمَّا جَاءهُمْ نَذِيرٌ مَّا زَادَهُمْ إِلاَّ نُفُورًا * اسْتِكْبَارًا فِي الأَرْضِ وَمَكْرَ السَّيِّئُ}[فاطر:٤٢ . ٤٣] ؛ ذكر ابن جنّي أنّ ما يشهد لهذه القراءة تنكيرُ {اسْتِكْبَارًا}، وذكر أيضا، أنّ{اسْتِكْبَارًا فِي الأَرْضِ وَمَكْرَ السَّيِّئُ} معا، بدل ممّا قبله[3]، وهو{نُفُورًا}، ثمّ شرع ابن جنّي يعتل: لِمَ جاء{اسْتِكْبَارًا} نكرة، والمعطوف عليه؛{وَمَكْرَ السَّيِّئُ} معرفة، مع أنّهما بدل من النكرة {نفُورًا}؟ فأجاب عن هذا الإشكال بأنّه إنّما "حَسُن تنكير الاستكبار؛ لأنّه أدنى، وأقرب إلى نفور من المكر، "وقد يحسن مع القرب فيه ما لا يحسن مع البعد"[4].

(١٧) الفصل بالتابع الأجنبيّ بين الحال وصاحبها:

معنى هذه المسألة إشكال في توجيه نصب {غَيْرَ مُضَآرٍّ} على الحال، من المضمر في{يُوصَى}، من قوله تعالى: {فَإِن كَانُواْ أَكْثَرَ مِن ذَلِكَ فَهُمْ شُرَكَاء فِي الثُّلُثِ مِن بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصَى بِهَآ أَوْ دَيْنٍ غَيْرَ مُضَآرٍّ وَصِيَّةً مِّنَ اللّهِ وَاللّهُ عَلِيمٌ حَلِيم}[النساء:١٢].

---

[1] الفراء: معاني القرآن ٤٠٩/١.

[2] الجبالي: الخلاف النحوي الكوفي ص١٩٢.

[3] قال الأنباري في (البيان في غريب إعراب القرآن ٢٨٩/٢: "{اسْتِكْبَارًا] منصوب لأنه مفعول له، و[مَكْرَ السَّيِّئُ] منصوب على المصدر، وهو من إضافة الموصوف إلى الصفة"، وخالفه العكبري في (التبيان في إعراب القرآن ١٠٧٧/٢)، فجعل [مَكْرَ السَّيِّئُ] مفعولا له.

[4] ابن جني: المحتسب ٢٤٦/٢ . ٢٤٧.

فقد ذكر المعربون[1] أنّ {غَيْرَ مُضَآرٍّ} حال من الضمير المستكن الفاعل في (يوصِي)، على قراءة من قرأ: (يوصِي) على البناء للفاعل، فأما من قرأ: (يوصَى) على البناء للمفعول، فصاحب الحال فاعلُ فِعْلٍ مُضْمَرٍ، دلّ عليه (يُوصَى) الظاهر؛ لكونه في معنى القراءة الأولى؛ وذلك أنه لما قيل: يوصَى بها، علم أن هناك موصيًا.

واعتُرض على هذا التوجيه، وعلى كونه حالا، بأنّ فيه فصلا بين الحال، وصاحبها بالأجنبي، وهو قوله: {أَوْ دَيْنٍ}؛ لكنّ الخفاجيّ أجاب عن هذا الاعتراض بأن {أَوْ دَيْنٍ} ليس بأجنبي؛ لشبهه بالوصية، أو بأنّه تابع يغتفر فيه ما لا يغتفر في غيره، إذا عدّ أجنبيّا.

وتعليل الخفاجي في شقّه الثاني واضح، بناء على قاعدة: يغتفر في التابع ما لا يغتفر في غيره، وإنْ عُدّ {أَوْ دَيْنٍ} أجنبيّا، وأمّا في شقّه الأوّل، ففيه إلماع إلى أنّ الدين في حكم الوصية من حيث كونهما خارجين من الميراث، بل إنّ الدين أقوى من الوصيّة، وأوجب في القضاء أوّلا؛ ولهذا قال ابن الحاجب: "إنما قدمت الوصية على الدين، والدين أقوى من الوصية، وتقدمه ما هو الأقوى هو الوجه. والجواب: أن (أو) حكمها في كلام العرب، والقرآن حكم الاستثناء في أن ما بعدها يدفع ما قبلها. والدليل على ذلك قوله تعالى: {تُقَاتِلُونَهُمْ أَوْ يُسْلِمُونَ}[الفتح:١٦]، فإن الإسلام، دافع للمقاتلة، فكأنه قال: تقاتلونهم إلا أن يسلموا، أو إن لم يسلموا، فكذلك هذه الآية. فكأنه قال: من بعد وصية يوصي بها إلا أن يكون دينًا، فلا تقدم. والله أعلم بالصواب"[2].

وفي توجيه الآية أوجه، يحتملها {غَيْرَ مُضَآرٍّ}، هي[3]:

. أن يكون {غَيْرَ مُضَآرٍّ} حالا من فاعل الفعل{تُوصُونَ}المذكور، ومن المحذوف اكتفاء بالمذكور. وعلى هذا الوجه لا يلزم الفصل بين الحال، وصاحبها بالأجنبي؛ لأنّ التقدير: يوصي بما ذكر من الوصية، والدين حال كونه {غَيْرَ مُضَآرٍّ}.

. أو أن يكون {غَيْرَ مُضَآرٍّ} حالا من {وَصِيَّةٍ}، أو{دَيْنٍ}، كأنّه قيل: من بعد أداء وصية أو دين غَيْرَ مُضَارٍّ ذلك الواحد، وجعل التذكير للتغليب.

---

[1] ينظر: النحاس: إعراب القرآن ٤٤١/١، والزمخشري: الكشاف ٥١٠/١، والأنباري: البيان في غريب إعراب القرآن ٢٤٦/١، والهمذاني: الفريد في إعراب القرآن المجيد ٢٢٤/٢، والقرطبي: الجامع لأحكام القرآن ٨٠/٥.

[2] ابن الحاجب: أمالي ابن الحاجب ١٧٩/١ . ١٨٠.

[3] الخفاجي: حاشية الشهاب الخفاجي على البيضاوي ١١٤/٣، والآلوسي: روح المعاني ٤٤١/٢.

. أو أن يكون {غَيْرَ مُضَآرٍّ} صفة مصدر؛ أي: إيصاء {غَيْرَ مُضَآرٍّ}.

(١٨) وقوع اسم كان نكرة:

وممّا يتّصل بمعنى الأوائل والثواني، أو بمعنى أنّه يجوز في كذا ما لا يجوز في كذا: ما يجوز مع النفي لا يجوز مع الإيجاب، فأحدهما بالنظر إلى الآخر كأنّه أوّل، والآخر كأنّه ثان. ويتعلّق بهذا المعنى أنّ ابن جنّي ذكر، تبعا لسيبويه[١]، أنّ اسم كان لا يجوز أن يقع نكرة، وإنْ وقع، فهو قبيح، أو بابه الشعر، وضرورته[٢]، إلّا أن يكون اسمها دالا على الجنس؛ لأنّ نكرة الجنس تفيد مفاد المعرفة، فقولك: خرجت فإذا أسد بالباب، معناه معنى قولك: خرجت فإذا الأسد بالباب، وأنّه لا فرق بينها.

وبناء على المعنى وجّه ابن جنّي قراءة عاصم[٣]: {وَمَا كَانَ صَلاَتَهُمْ عِندَ الْبَيْتِ إِلاَّ مُكَاءً وَتَصْدِيَةً}، من قوله تعالى: {وَمَا كَانَ صَلاَتُهُمْ عِندَ الْبَيْتِ إِلاَّ مُكَاء وَتَصْدِيَةً فَذُوقُواْ الْعَذَابَ بِمَا كُنتُمْ تَكْفُرُون}[الأنفال:٣٥]، بنصب {صَلاَتَهُمْ}، ورفع {مُكَاءً وَتَصْدِيَةٌ}، وذكر أنّ المعنى: وما كان صلاتَهم عند البيت إلّا المكاءُ والتصديّةُ، فلمّا كان في {مُكَاءً وَتَصْدِيَةٌ} معنى الجنسيّة، جاز ذلك، ولو خَلَوَا من معنى الجنس، لما جاز ذلك. فلا يجوز: كان جالس أخاك؛ لخلوّ (جالسٌ) من معنى الجنسيّة.

وعزّز ابن جنّى تأويل قراءة عاصم بعلّة أخرى، تقع ضمن مقصد هذه الدراسة، ولو بوجه، من حيث ما يجوز في كذا لا يجوز في كذا، وهي: أن (كان) وقعت منفيّة، فلو وقعت موجبة، لما جاز أن يقع اسمها نكرة؛ فما يجوز مع النفي لا يجوز مع الإيجاب. قال: "وأيضا، فإنّه يجوز مع النفي من جعل اسم كان وأخواتها نكرة ما لا يجوز مع الإيجاب، ألا تراك تقول: ما كان إنسان خيرًا منك، ولا تجيز: كان إنسان خيرًا منك؟ فكذلك هذه القراءة أيضًا، لَمَّا دخلها النفي، قَوِي، وحسن جعل اسم كان نكرة".

---

[١] سيبويه: الكتاب ٤٨/١ . ٤٩.

[٢] وينظر: ابن الصائغ: اللمحة في شرح الملحة ٥٨٢/٢، والمصري: الأفعال الناسخة ص٤٣.

[٣] وينظر: ابن خالويه: مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع ص ٤٩.

وللمبرّد رأي لطيف في توجيه مجيء اسم كان نكرة، وخبرها معرفة، ردّه إلى أمن اللبس، وهو معرفة العرب أن الاسم والخبر يعودان لشيء واحد، ولكنّه خصّ ذلك بالشعر. قال: "واعلم أن الشعراء يضطرون، فيجعلون الاسم نكرة، والخبر معرفة. وإنما حملهم على ذلك معرفتهم أن الاسم والخبر يرجعان إلى شيء واحد. فمن ذلك قول حسان بن ثابت:

كأن سلافة من بيت راس يكون مزاجها عسل وماء"[١]

ومهما يكن من أمر، فما اشترطه ابن جنّي لوقوع النكرة اسما لكان، أعني أنْ تسبق بنفي، ليس بواجب. فذا ابن شقير البغداديّ يقول: "وَرُبمَا جعلُوا النكرَة اسْما، والمعرفة خَبرا، فَيَقُولُونَ كَانَ رجل عمرا، إِلَّا أَن النكرَة أَشد تمَكنا من الْمعرفَة؛ لِأَن أصل الْأَشْيَاء نكرَة، وَيدخل عَلَيْهَا التَّعْرِيف وَالْوَجْه[٢] أَن تجْعَل الْمعرفَة اسْما والنكرة خَبرا"[٣].

ويشهد لقراءةِ عاصم، أيضا، وأنّ اسم كان يقع نكرة، إذا أفاد معنى الجنس، قول حسان بن ثابت[٤]:

كَأَنَّ سَبِيئَةً مِنْ بَيْتِ رَأْسٍ يَكُونُ مِزَاجَهَا عَسَلٌ وَماءُ

فكأنه قال: يكون مزاجَها العسلُ والماءُ. ومثله قول القطامي[٥]:

قِفى قبل التَفَرُّق يا ضُباعا ... ولايكُ موقفٌ منكِ الوَداعا[٦]

فأخبر الشاعران بالمعرفة عن النكرة مختارين، لا مضّطرين كما ذكر المبرّد؛ لتمكّن الأوّل أن يقول: مزاجُها عسلا وماء، والثاني أن يقول: ولا يك موقفي منك الوداعا.

(١٩) تكرار الفعل وفاعل المكرّر هو فاعل الأوّل:

ومن أفراد هذه الدراسة، وإن لم يكن من التوابع إلّا في جزء منه، وهو البدل، ما اتّصل بطول الكلام وقصره، فأحدهما؛ القصر أو الطول، بالنسبة لأخيه من الأوائل، والآخر من الثواني.

---

[١] المبرد: المقتضب ٩١/٤ . ٩٢. وينظر: ابن السراج: الأصول في النحو ٦٧/١، ٨٣،

[٢] وينظر: سيبويه: الكتاب ٤٧/١.

[٣] البغدادي: المحلى "وجوه النصب" ص٩٥ . ٩٦.

[٤] البيت من الوافر، وهو في ديوان حسان ص ٧١. وللبيت رواية أخرى، وتخريجات. ينظر: المبرد: المقضب ٩٢/٤، حاشية رقم ١، ويعقوب: المعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية ١٩/١ . ٢٠.

[٥] القطامي: الديوان ص٣٧.

[٦] وينظر: ابن مالك: شرح التسهيل ٣٥٦/١.

ويمثّل هذه المسألة الفعل {وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ}، وإعادته مرّة اخرى في{قَالَ وَمَن كَفَرَ فَأُمَتِّعُهُ}، من قوله تعالى: {وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ اجْعَلْ هَذَا بَلَدًا آمِنًا وَارْزُقْ أَهْلَهُ مِنَ الثَّمَرَاتِ مَنْ آمَنَ مِنْهُم بِاللّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ قَالَ وَمَن كَفَرَ فَأُمَتِّعُهُ قَلِيلاً ثُمَّ أَضْطَرُّهُ إِلَى عَذَابِ النَّارِ وَبِئْسَ الْمَصِيرِ}[البقرة:١٢٦]. وتفصيل ذلك أنّ ابن جنّي أنبأ أنّ فاعل: {قَالَ} الثانية، هو اسم الله تعالى[١]، أي لمّا قال إبراهيم: {رَبِّ اجْعَلْ هَذَا بَلَدًا آمِنًا وَارْزُقْ أَهْلَهُ مِنَ الثَّمَرَاتِ مَنْ آمَنَ مِنْهُم بِاللّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ}، قال الله:

وأنبأ ابن جنّي، أيضا، أنّ ابن عبّاس قرأ[٢] {فَأُمْتِعُهُ قَلِيلاً ثُمَّ أَضْطَرُّهُ}، على الدعاء من إبراهيم[٣]، عليه الصلاة والسلام. وذكر ابن جنّي أنّ فاعل{قَالَ} الثانية، على هذه القراءة، يحتمل وجهين؛ أحدهما أن يكون الفاعل هو ضمير اسم الله، والتقدير: فأَمْتِعْهُ يا خالق، أو يا إله، يُخاطب بذلك نفسَهُ عزّ وجلّ، وأمر الإنسان نفسه عادة جارية في كلام العرب[٤].

وأمّا الآخر، فالفاعل هو ضمير إبراهيم عليه السلام، أي: قال إبراهيم[٥]، أيضا، ومن كفر فأَمْتِعهُ، ثُمّ اضْطَرّهُ يا ربّ. واستظهر ابن جنّي هذا الوجه، وحسّن إعادة الفعل{قَالَ} من وجهين: "أحدهما: طول الكلام، فلمّا تباعد آخره من أوله، أُعيدت{قَالَ}؛ لبُعْدِها، كما قد يجوز مع طول الكلام ما لا يحوز مع قصره. والآخر: أنّه انتقل من الدعاء لقوم إلى الدعاء على آخرين، فكأنّ ذلك أَخْذ في كلام آخر، فاستؤنف معه لفظ القول"[٦]. ولكنّ أبا حيّان[٧] أوجب أن يكون فاعل {قَالَ} الثاني، وفق قراءة ابن عبّاس، عائدا على إبراهيم، عليه السلام.

ومهما يكن من أمر، فتفسير تكرار اللفظ، في ضوء علّة طول الكلام؛ وافرة أمثلته في القرآن الكريم. فمن ذلك تكرار الفعل {فَلاَ تَحْسَبَنَّهُمْ} في قولِهِ تعالى: {لاَ تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَا أَتَواْ وَّيُحِبُّونَ أَن يُحْمَدُواْ بِمَا لَمْ يَفْعَلُواْ فَلاَ تَحْسَبَنَّهُمْ بِمَفَازَةٍ مِّنَ الْعَذَابِ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيم}[آل عمران:١٨٨] ، وأنّه إنّما كرّر لطول القصة؛ ذلك لأنّ العرب إذا طالَ الكلامُ، كرّرت اللفظ[٨].

---

[١] وينظر: النحاس: إعراب القرآن ٢٦٠/١.

[٢] أبو حيان: البحر المحيط ٦١٤/١.

[٣] وينظر: الفراء: معاني القرآن ٧٨/١،

[٤] ينظر في أمر الإنسان نفسه: الحلواني: الواضح في النحو والصرف "قسم النحو" ص٨٨.

[٥] وينظر: النحاس: إعراب القرآن ٢٦٠/١.

[٦٦] ابن جني: المحتسب ٨٩٨/١ . ١٩٠.

[٧] أبو حيان: البحر المحيط ١*٦١٤.

[٨] الزجاج: معاني القرآن وإعرابه ٤٩٨/١، والنحاس: إعراب القرآن ٤٢٤/١.

ومن ذلك، أيضا، تكرار الفعل {يَدْعُو} في قوله تعالى: {يَدْعُو مِن دُونِ اللَّهِ مَا لاَ يَضُرُّهُ وَمَا لاَ يَنفَعُهُ ذَلِكَ هُوَ الضَّلاَلُ الْبَعِيد * يَدْعُو لَمَن ضَرُّهُ أَقْرَبُ مِن نَّفْعِهِ لَبِئْسَ الْمَوْلَى وَلَبِئْسَ الْعَشِير}[الحج:١٢ . ١٣]. فقد ذكر الأنباريّ أنّ{يَدْعُو} الثاني يجوز أنْ يكونَ تكرارا لـ {يَدْعُو} الأوّل؛ لطول الكلام[١]، وبناء على ذلك يكون الثاني "غير عامل فيما بعده، لا لفظا، ولا تقديرا"[٢].

ومن ذلك، أيضا، تكرار حرف الجرّ اللام؛ لطول الكلامِ، في {لِمَنْ}، وكان ذكره قبلُ في {لِلَّذِينَ}. قال السهيليّ معلّقا على قوله تعالى: {قَالَ الْمَلأُ الَّذِينَ اسْتَكْبَرُواْ مِن قَوْمِهِ لِلَّذِينَ اسْتُضْعِفُواْ لِمَنْ آمَنَ مِنْهُمْ أَتَعْلَمُونَ أَنَّ صَالِحًا مُّرْسَلٌ مِّن رَّبِّهِ قَالُواْ إِنَّا بِمَا أُرْسِلَ بِهِ مُؤْمِنُون}[الأعراف:٧٥]: "ألا ترى ... كيف أعاد حرف الجرّ في البدل، لمّا طال الأوّل بالصلة"[٣].

الخاتمة:

لا ريب أن هذه الدراسة بيّنت بيانا دالّا شيئا يتّصل بالعلّة النحويّة، مسّ العلاقة بين الثواني والأوائل؛ التابع والمتبوع، في نظام الجملة في العربية، وبنائها، في القرآن الكريم؛ سَعْيا لتبريرِ تركيب بدا، في الأعمّ الأغلب، أنه خارج عن القياس، باق في الاستعمال، والبحثِ عمّا يؤيّده، ويُسوّغه.

وألمعت الدراسة إلى أنّ ابنَ السرّاج قد يكون أوّلَ من أشار إلى هذه العلّة، وأصّلها في كتابه (الأصول في النحو)، وأنّ إشارته هذه غدت مرتكزا في التعليل، معتمدا لدى النحاة اللّاحقين.

وبيّنت الدراسة أنّ النصّ القرآنيّ، موضع الإشكال، لم يكن النحويّون مجمعين على تجويزه، وَفْق قاعدة: يُغْتفر في الثواني ما لا يُغْتفر في الأوائل، بل كان فيه غير وجه، قدَّرَ الآخِذُ به أنّه الحقّ، والصواب الصالح في تفسير هذا الإشكال.

وفي الخلاصة، فليس بخاف أنّ الاغتفار ضرب من التوسيع، والتيسير، وأنّ في الأخذ به هدما لبعض ما بات يُعدّ مسلمات، ومقولات، لا غنى عنها في تفسير ما أشكل، واعتاص من المعاني النحوية؛ فالأخذ به، لا ريب، يُجنّب النصّ

---

[١] الأنباري: البيان في غريب إعراب القرآن ١٧٠/٢.

[٢] العكبري: التبيان في إعراب القرآن ٩٣٤/٢ . ٩٣٥.

[٣] السهيلي: نتائج الفكر في النحو ص ٣٣٦. وينظر: ابن هشام: مغني اللبيب ص ٤٢٩. وقد أفرد بعض المحدثين علّة طول الكلام ببحث دالّ، فليراجع في: طول الكلام وأثره في التّأويل النّحويّ، مجلة جامعة الأقصى، غزّة، فلسطين، ٢٠٠٥م.

تقدير ما ليس فيه، أو حذف ما لا يجوز حذفه، ويتكفّل هو، بأيسر سبيل، بجلاء الغوامضِ، والعويصاتِ من هذه المعاني، وتوضيحها.

المصادر والمراجع:

١. الآلوسي، شهاب الدين محمود بن عبد الله: روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، تحقيق علي عبد الباري عطية، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٥هـ.

٢. الأخفش، سعيد بن مسعدة: معاني القرآن، تحقيق فائز فارس، ط٢، ١٩٨١م.

٣. الأزهري، خالد بن عبد الله: شرح التصريح على التوضيح، دار إحياء التراث العربي، عيسى البابي الحلبي وشركاه، بلا تاريخ.

٤. الأستراباذي، رضي الدين محمد بن الحسن: شرح الكافية في النحو، دار الكتب العلمية، بيروت، بلا تاريخ وطبعة.

٥. الأعشى، ميمون بن قيس: ديوان الأعشى الكبير، شرح وتعليق م. محمد حسين، مكتبة الآداب بالجماميز، القاهرة، بلا تاريخ.

٦. الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد: البيان في غريب إعراب القرآن، تحقيق طه عبد الحميد طه، الهيئة المصرية العامّة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٠م.

٧. الأنباري، أبو بكر محمد بن القاسم: الزاهر في معاني كلمات الناس، تحقيق حاتم صالح الضامن، ط٢، وزارة الثقافة والإعلام، بغداد، ١٩٨٩م.

٨. البخاري، محمد بن إسماعيل: الجامع الصحيح، ط١، دار الشعب، القاهرة، ١٩٨٧م.

٩. البغدادي، أبو بكر أحمد بن الحسن بن شقير النحوي، المحلّى "وجوه النصب"، تحقيق فائز فارس، ط١، مؤسسة الرسالة . بيروت، دار الأمل . إربد . الأردن، ١٩٨٧م.

١٠.البغدادي، عبد القادر: خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، دار صادر، بيروت، بلا تاريخ.

١١.البيضاوي، أبو سعيد عبد الله بن عمر بن محمد الشيرازي: أنوار التّنزيل وأسرار التّأويل، إشراف مكتب البحوث والدراسات، دار الفكر، بيروت، لبنان، ١٩٩٦م.

١٢.جبالي، حمدي محمود حمد:

- الأحكام المبنيّة على كثرة الاستعمال عند الفرّاء في ضوء كتابه (معاني القرآن)، مجلّة جامعة النجاح للأبحاث . ب . (العلوم الإنسانية)، جامعة النجاح الوطنيّة . نابلس، فلسطين، المجلد ١٩، عدد ١، ٢٠٠٥م، ص١ . ٢٦.
- الخلاف النحوي الكوفي، ط١، دار المأمون للنشر والتوزيع، عمّان . الأردن، ٢٠١٥م.
- طول الكلامِ وأثرُه في التّأويل النّحويّ، مجلة جامعة الأقصى، غزّة، فلسطين، ٢٠٠٥م.

١٣.ابن جني، أبو الفتح عثمان بن جني:

- . الخصائص، حققه محمد علي النجار، ط٢، دار الهدى للطباعة والنشر، بيروت، بلا تاريخ.
- . اللمع في العربية، تحقيق حامد المؤمن، ط ٢، عالم الكتب، ومكتبة النهضة، بيروت، ١٩٨٥م.
- . المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، دراسة وتحقيق محمد عبد القادر عطا، ط ١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٨م.

١٤.ابن الحاجب، أبو عمرو عثمان بن الحاجب: أمالي ابن الحاجب، دراسة وتحقيق فخر صالح قدارة، دار الجيل بيروت، ودار عمار عمّان، ١٩٨٩م.

١٥.حسن، عباس: النحو الوافي، ط ١٥، دار المعارف، القاهرة، بلا تاريخ.

١٦.الحلواني، محمد خير: الواضح في النحو والصرف (قسم النحو)، دارالمأمون للتراث، دمشق، بلا تاريخ.

١٧.أبو حيان، أثير الدين محمد بن يوسف الأندلسي:

- ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق مصطفى أحمد النحاس، ج١، ط١، مطبعة النسر الذهبي، ١٩٨٤م، وج٢، ط١، مطبعة المدني، القاهرة، ١٩٨٧م.
- البحر المحيط، مكتبة ومطابع النصر الحديثة، الرياض، بلا تاريخ.
- البحر المحيط، تحقيق صدقي جميل، دار الفكر، بيروت، ١٤٢٠هـ.

١٨.ابن خالويه، الحسين بن أحمد: مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع، عني بنشره ج. برجشتراسر، مكتبة المتنبي، القاهرة، بلا تاريخ.

١٩.الخراط، أحمد بن محمد أبو بلال: المجتبى من مشكل إعراب القرآن، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة المنورة، ١٤٢٦هـ..

٢٠.الخفاجي، شهاب الدين أحمد بن محمد: حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي، المسمّاة: عناية الراضي وكفاية القاضي على تفسير البيضاوي، دار صادر، بيروت، بلا تاريخ.

٢١.الدعاس، أحمد عبيد وآخرون: إعراب القرآن الكريم، ط١، دار المنير . دار الفارابي، دمشق، ١٤٢٥ هـ.

٢٢.الرماني، أبو الحسن علي بن عيسى: معاني الحروف، حققه عبد الفتاح شلبي، ط٣، دار الشروق، جدة، المملكة العربية السعودية، ١٩٨٤م.

٢٣.الزجاج، أبو إسحق إبراهيم بن السري:

- إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج، تحقيق ودراسة إبراهيم الأبياري، ط٢، دار الكتب المصري . القاهرة، ودار الكتاب اللبناني، بيروت، ١٩٨٢م.
- معاني القرآن وإعرابه، شرح وتحقيق عبد الجليل عبده شلبي، ط٢، دار الحديث القاهرة، ١٩٩٤م.

٢٤.الزمخشري، جار الله محمود بن عمر: الكشاف، حقق الرواية محمد الصادق قمحاوي، البابي الحلبي، القاهرة، ١٩٧٢م.

٢٥.ابن السراج، أبو بكر محمد بن سهل: الأصول في النحو، تحقيق عبد الحسين الفتلي، ط١، مؤسسة الرسالة، ١٩٨٥م.

٢٦.السمين الحلبي، شهاب الدين أبو العباس يوسف بن محمد: الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق علي معوض وآخرين، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٤م.

٢٧.. السهيلي، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله: نتائج الفكر في النحو، تحقيق محمد البنا، دار الاعتصام، دار النصر للطباعة والنشر، القاهرة، بلا تاريخ.

٢٨.. سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر: الكتاب، تحقيق عبد السلام محمد هارون، ط٢، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٧م.

٢٩. السيوطي، جلال الدين:

- الأشباه والنظائر، حققه طه عبد الرؤوف سعد، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، ١٩٧٥م.
- شرح شواهد المغني، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، لبنان، بلا تاريخ.

- همع الهوامع شرح جمع الجوامع، تحقيق وشرح عبد العال مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت، ١٩٧٩ م.

٣٠.. ابن الصائغ، أبو عبد الله محمد بن حسن بن سِباع بن أبي بكر: اللمحة في شرح الملحة، تحقيق إبراهيم بن سالم الصاعدي، ط١، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ٢٠٠٤م.

٣١. صافي، محمود بن عبد الرحيم: الجدول في إعراب القرآن، ط ٤، دار الرشيد مؤسسة الإيمان، دمشق، ١٤١٨هـ.

٣٢. صالح، بهجت عبد الواحد: الإعراب المفصل لكتاب الله المرتل، ط٢، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، ١٤١٨هـ.

٣٣.الصبان، أبو العرفان محمد بن علي: حاشية الصبان على شرح الأشموني، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، بلا تاريخ.

٣٤. الطائي، أبو زبيد: شعر أبي زبيد، تحقيق نوري حمود القيسي، ساعد المجمع العلمي العراقي على نشره، مطبعة المعارف، بغداد، ١٩٦٧م.، بلا تاريخ.

٣٥.ابن عاشور، محمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر بن عاشور: التحرير والتنوير «تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد»، الدار التونسية للنشر، تونس، ١٩٨٤مـ.

٣٦. ابن عطية، أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن تمام، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، تحقيق عبد السلام عبد الشافي محمد، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٢هـ.

٣٧.عضيمة، عبد الخالق: دراسات لأسلوب القرآن الكريم، دار الحديث، القاهرة، ٢٠٠٤م.

٣٨.ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله:

- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ط ١٦، دار الفكر، بيروت، ١٩٧٤م.
- المساعد على تسهيل الفوائد، تحقيق وتعليق محمد كامل بركات، دار الفكر دمشق، ج١، ١٩٨٠م، ج٢، ١٩٨٢م.

٣٩.القيسي، أبو محمد مكي بن أبي طالب: الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، تحقيق محيي الدين رمضان، ط٢، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨١م.

٤٠.العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين:

- إملاء ما منّ به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن، تصحيح وتحقيق إبراهيم عطوة عوض، ط٢، البابي الحلبي، ١٩٦٩م.
- . التبيان في إعراب القرآن، تحقيق محمد علي البجاوي، دار الجيل، بيروت، بلا تاريخ.

٤١.الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء: معاني القرآن، ط٢، عالم الكتب، بيروت، ١٩٨٠م.

٤٢.. قباوة، فخر الدين: إعراب الجمل وأشباه الجمل، ط٣، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ١٩٨١م.

٤٣.القرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري: الجامع لأحكام القرآن، تحقيق أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، ط٢، دار الكتب المصرية، القاهرة ١٩٦٤م.

٤٤.القطامي: عمير بن شييم: ديوان القطامي، تحقيق إبراهيم السامرائي وأحمد مطلوب – دار الثقافة، بيروت.

٤٥.الكفوي، أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني: الكليات"معجم في المصطلحات والفروق اللغوية"، قابله على نسخة خطية وأعده للطبع ووضع فهارسه عدنان درويش ومحمد المصري، ط٢، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة، ١٩٩٢م.، وزارة الثقافة والإرشاد، دمشق، ١٣٩٥هـ.

٤٦.ابن مالك، جمال الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله:

- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، حققه وقدم له محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٦٧م.
- شرح تسهيل الفوائد، تحقيق عبد الرحمن السيد، ومحمد بدوي المختون، ط١، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ١٩٩٠م.
- شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، تحقيق وتعليق محمد فؤاد عبد الباقي، دار الكتب العلمية، بيروت، بلا تاريخ.

٤٧. الماوردي، أبو الحسن عليّ بن محمد بن حبيب البصري: النكت والعيون (تفسير الماوردي)، دار الكتب العلمية، بيروت، بلا تاريخ.

٤٨. المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد: المقتضب، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، بلا تاريخ.

٤٩.المرادي، الحسن بن قاسم: الجنى الداني في حروف المعاني، تحقيق فخر الدين قباوة ومحمد فاضل، ط٢، منشورات دار الأوقاف الجديدة، بيروت، ١٩٨٣م.

٥٠. المصري، حمدي فراج: الأفعال الناسخة، مطبوع سنة ١٩٩٨م على نفقة الكاتب.

٥١.ابن منظور، محمد بن مكرم: لسان العرب، دار صادر، بيروت، بلا تاريخ.

٥٢.النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد: إعراب القرآن، تحقيق زهير زاهد، ط ٢، عالم الكتب، بيروت، ١٩٨٨م.

٥٣.الهروي، علي بن محمد: الأزهية في علم الحروف، تحقيق عبد المعين الملوحي، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٩٨٢م.

٥٤.ابن هشام، جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، حقّقه وعلّق عليه مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، ط٣، دار الفكر، بيروت، ١٩٧٢م.

٥٥.الهمذاني، المنتجب: الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد، حقق نصوصه وخرجه وعلق عليه محمد نظام الدين الفتيح، ط١، دار الزمان للنشر والتوزيع، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ١٤٢٧هـ.

٥٦. يعقوب، إميل بديع: المعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٢م.